HAMZAH

RIHLATI ILA AL-SUDAN

Princeton University Library
32101 072540238

2271
.2685
.377

2271.2685.377
Hamzah
Rihlati ila al-Sudan

DATE	ISSUED TO

DATE ISSUED	DATE DUE	DATE ISSUED	DATE DUE

رِحلتي
إلى السّودان

مارس سنة ١٩٥١

أحمد حمزة

Ḥamzah, Aḥmad
"

Riḥlatī

رِحْلَتِي
إِلَى السُّودَانِ

مارس سنة ١٩٥١

أحمد حمزة

بسم الله الرحمن الرحيم

2271
.2685
.377

باسم الله العلى القـدير غادرت ميناء ألماظة الجوى فى الساعة السادسة من صباح الأحد ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٠ هـ الموافق ١١ مارس سنة ١٩٥١م قاصداً إلى الخرطوم فوصلتها فى الساعة ٤٠ : ١٢ بعد ظهر اليوم ذاته .

وكان معى بنفس الطائرة حضرة الأستاذ يحيى نور خبير مصر الاقتصادى فى السودان .

المستقبلون

وعند ما وصلنا إلى المطار كان فى استقبالنا حضرة البكباشى عبد الفتاح حسن الياور المصرى لمعالى الحاكم العام بالنيابة عن معاليه ، وجناب المستر ديزنى مدير مصلحة الاقتصاد والتجارة نائباً عن جناب السير جيمس روبرتسون السكرتير الإدارى والسيد عبد الماجد أحمد وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة ممثلاً للحكومة . كما كان فى الاستقبال حضرة صاحب العزة الدكتور محمد بك أمين مفتش عام الرى المصرى فى السودان وعدد كبير من موظفى مكتب الخبير الاقتصادى والرى وأعضاء مجلس حزب الأشقاء وعلى رأسهم الأستاذ اسماعيل الأزهرى والسادة آل أبو العلا وغيرهم .

ونزلنا فى استراحة الرى رقم ١ بمنزل مفتش عام الرى المصرى بالسودان .

أهداف الرحلة

كان الهدف الأول لى من هذه الرحلة هو تدبير أكبر كميات ممكنة من البذرة السودانية لنتمكن من اجتياز الأزمة الحالية للزيت والوفاء بحاجة البلاد طبقاً للمقررات الحالية حتى نهاية الموسم ، وكذلك استيراد كميات من الذرة الرفيعة لتوزيعها على أهالى الريف .

وانتهزت هذه الفرصة لبحث الأحوال الاقتصادية بالسودان بصفة عامة وكذلك مسائل التبادل التجارى والاتجار مع اسرائيل إلى غير ذلك . . كما رأيت أن أتعرف أحوال السودان الاقتصادية والاجتماعية مشفوعة بمشاهداتى الشخصية فى الفترة القصيرة التى أمضيتها بالسودان .

ولست أستطيع بطبيعة الحال أن أقرر أن النواحى التى سأشرحها فى تقريرى هذا هى كل ما يهم مصر من شئون السودان — بل إن هناك مسائل أخرى رئيسية يجب أن يشملها النشاط المصرى فى السودان ، حتى تتحقق رفاهية أهله وتساعد على تحقيق أهداف شعب وادى النيل .

ولا يفوتنى أن أنوه بالأثر البالغ الذى تتركه زيارة المصريين لإخوانهم أهل الجنوب ، فإن هذه الزيارات تحمل معانى جليلة من التعاطف والتآلف والشعور الأخوى . ولقد أحسست أن إخواننا السودانيين يرجون مضاعفة الاهتمام بشئونهم حتى يشتد أزرهم ويقوى ساعدهم .

مدة الرحلة

امتدت هذه الرحلة إلى أكثر من ثمانية أيام لم يخل يوم فيها من عدة زيارات ، كانت تستغرق النهار كله وشطراً كبيراً من الليل .

ولقد تدفقت علىّ الدعوات من مختلف الجهات وأجبت ما استطعت إجابته منها واعتذرت عن الباقى وكان فى مقدمة الدعوات التى أجبتها دعوة السيد على المرغنى باشا ودعوة الحاكم العام ودعوة السكرتير الإدارى ودعوة حزب الأشقاء ، ولم تكن الظروف مواتية لمقابلة السيد عبد الرحمن المهدى باشا فقد وجه إلىّ دعوة لم أتمكن من إجابتها لارتباطى بمواعيد سابقة وحال دون تحديد موعد آخر سفر سعادته إلى الجنوب . كما أننى بدورى وجهت الدعوات لمختلف الطوائف والأحزاب واجتمعت بهم واستمعت إليهم .

اليوم الأول

الأحد ١١ مارس سنة ١٩٥١

فى الساعة ٣٠ : ٨ من مساء يوم الأحد ١١ مارس سنة ١٩٥١ حضر إلىّ باستراحة الرى جناب المستر ديزنى Dusny مدير مصلحة الاقتصاد والتجارة وتباحثنا فى موضوع تصدير الذرة والبذرة لمصر فأبدى أن الكميات التى يمكن السماح بتصديرها لا تتجاوز ١٠٠٠٠ طن من الذرة و ٢٥٠٠٠ طن من البذرة متأخرة الشحن .

اليوم الثانى

الاثنين ١٢ مارس سنة ١٩٥١

فى الساعة ٣٠ : ٩ صباحاً زرت جناب السير جيمس روبرتسون السكرتير الإدارى فى مكتبه .

وقد بدأ استقبالى فقال : إن جناب الحاكم العام يرحب بقدومى بالإنابة عن السودان

وإن الحكومة السودانية على أتم استعداد لتحقيق رغبات الحكومة المصرية ما دام ذلك فى الاستطاعة .

وتساءل عن طلبات الحكومة المصرية فذكرت له أننا فى حاجة إلى أكبر كميات ممكنة من بذرة القطن والذرة الرفيعة لأن محصول القطن المصرى فى هذا العام كان قليلاً مما أدى إلى قلة محصول البذرة المصرية .

وذكر جنابه أن المحصول السودانى يقسم عادة إلى ثلاثة أجزاء :

١ — الجزء الأول للاستهلاك المحلى .

٢ — « الثانى يخصص للتصدير بالمزاد .

٣ — « الثالث يقسم بين الحكومتين المصرية والإنجليزية .

وأن المعلومات التى لديه تفيد أن الحكومة المصرية فى حاجة إلى ٢٥٠٠٠ طن من البذرة و ١٠٠٠٠ طن من الذرة وأنهم على استعداد لإجابة هذه الرغبة — غير أن الشحن سيكون متأخراً — وقد رددت على جنابه بأن المهم لدينا هو سرعة الشحن مع زيادة الكمية على أن يتم التسليم فى شهرى يونيه ويوليه بحيث لا يتجاوز شهر أغسطس سنة ١٩٥١ على أكثر تقدير ، واستدعى جنابه المستر تشيك السكرتير المالى وطلب إليه أن يبحث معى الموقف بما يكفل الوصول إلى نتيجة مرضية .

وهنا تساءل جنابه عما إذا كانت هناك طلبات أخرى ؟ فذكرت له أن هناك نقطة حساسة فى العلاقات المصرية والسودانية وقبل أن أذكرها له قال إنه يعرفها وهى مسألة العلاقات بين السودان وإسرائيل وأبدى أسفه لأن الصحف المصرية قد جانبها التوفيق فى هذه الحملة إذ أن الحكومة السودانية لا تربطها أية صلات بحكومة إسرائيل وأنها لا ترخص بتصدير أى صنف من الأصناف التى تفرض عليها الحكومة المصرية قيوداً وأنها عمدت إلى هذا الإجراء من تلقاء نفسها .

وقد سألت جنابه عما إذا كانت هناك علاقة بين بعض التجار السودانيين وإسرائيل ؟ فذكر بأنه لا علم له بذلك ، إذ أن الحكومة حينما ترخص بتصدير أية مادة لا يهمها أن تعنى بمعرفة الجهة المشحون إليها — غير أن جنابه أكد بأن بعض تجار تل أبيب حاولوا الحضور إلى السودان ولكن الحكومة السودانية لم تأذن لهم .

وقد أبلغت جنابه أن بعض الشركات والتجار السودانيين عرضوا على الحكومة المصرية أن يبيعوا لها كميات من الزيت المنتجة بالسودان وطلبت الوقوف على رأيه فيما إذا كانت الحكومة السودانية على استعداد لمنحهم أذونات تصدير إلى مصر فأجاب بأنه لا مانع لديه من تحقيق هذه الرغبة

وقد تخلل حديث جنابه معى تنديده بمسلك الصحافة المصرية ، بل وبعض الصحف السودانية التى دأبت على أن تذكر بأن حكومة السودان تسهل المعاملات التجارية

مع إسرائيل . ونفى ذلك نفياً باتاً وأكد رغبته فى أن تكون العلاقات بين الحكومتين المصرية والإنجليزية على خير ما يرام . فذكرت لجنابه أن الحكومة المصرية لا تأبه لأقوال الصحف ولا يعنيها إلا حقائق الأمور .

وعقب ذلك دار بيننا حديث ودى موجز عن العلاقات بين الحكومتين المصرية والإنجليزية ، وأخيراً أبدى جنابه استعداده لتهيئة زيارتى لأية منطقة من مناطق السودان .

وانتهت المقابلة حوالى الساعة ١٥ : ١٠ صباحاً .

اليوم الثالث

الثلاثاء ١٣ مارس سنة ١٩٥١

فى الساعة ١١ من صباح يوم الثلاثاء ١٣ مارس سنة ١٩٥١ عقد اجتماع بمكتب المستر تشيك سكرتير مالى حكومة السودان حضره كل من :

السير جيمس روبرتسون	السكرتير الإدارى لحكومة السودان
المستر تشيك	« المالى « «
الاستاذ يحيى محمد نور	خبير مصر الاقتصادى بالسودان
المستر كارمايكل	مساعد السكرتير المالى لحكومة السودان
المستر ديزنى	مدير مصلحة الاقتصاد والتجارة
السيد عبد الماجد أحمد	وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة
المستر هيزلدن	وكيل حكومة السودان بالقاهرة

وتناول الاجتماع الموضوعات الآتية : —

أولا : بذرة القطن السودانية

بدأ المستر تشيك يعرض الموقف بالنسبة لمحصول بذرة القطن السودانية بصفة عامة فقال إن العادة جرت بالبدء فى عرض كميات منها فى المزاد للبيع برسم

التصدير بقصد تثبيت أسعار الموسم وتحديدها ؛ وعلى ضوء هذه الأسعار تحدد أسعار الكميات التى تخصص للمعاصر المحلية . وكذلك أسعار بيع البذرة لوزارة الأغذية البريطانية وهى نفس الأسعار التى تحاسب عليها مصر . ثم قال إن مصر يمكنها الحصول على ما يأتى : —

(١) ٢٥٠٠٠ طن من بذرة قطن الجزيرة بنفس السعر الذى ستحاسب عليه وزارة الأغذية البريطانية وفى الإمكان تسليم ١٥٠٠٠ طن من هذه الكمية فى الفترة من منتصف شهر مايو سنة ١٩٥١ لآخر يوليه سنة ١٩٥١ والعشرة آلاف طن الباقية لا يتيسر تسليم أية كمية منها قبل حلول شهر نوفمبر سنة ١٩٥١ وذلك بسبب عدم اتساع طاقة السكة الحديد للنقل نظراً للنقص الموجود فى عدد العربات وضرورة سرعة نقل محصول القطن وتصديره قبل حلول موسم الأمطار وهذه العملية تشغل معظم عربات السكة الحديد فى هذه الفترة من الموسم ، ولا تترك هذه الحالة إلا أمكنة محدودة لنقل باقى المحاصيل كبذرة القطن والأذرة . ولذلك فان الـ ١٥٠٠٠ طن بذرة هى أقصى كمية يمكن تسليمها لمصر فى الفترة من منتصف مايو لآخر يوليه سنة ١٩٥١ تحت ضغط الظروف السابق شرحها ، علماً بأن وزارة الأغذية البريطانية هى أيضاً فى حاجة شديدة إلى استلام كميات من البذرة خلال الفترة المذكورة .

وقد أجبته بأن تسليم البذرة لمصر بعد شهر يوليه يكون عديم الفائدة بالنسبة إليها لأن محصول القطن فى الوجه القبلى يمكن جمعه فى شهر أغسطس كما يمكن — إذا استدعى الحال — المبادرة بجلج كميات منه فى وقت مبكر وعلى ذلك فإن العشرة آلاف طن التى ستسلم فى نوفمبر تعتبر فى الواقع عديمة الجدوى فى حل الأزمة التى تريد مصر أن تتفاداها قبل ظهور محصول البذرة الجديد فى شهر أغسطس ، فكأن حكومة السودان لا تعرض فى الحقيقة على مصر سوى ١٥٠٠٠ طن . هذا فضلاً عن أن الـ ٢٥٠٠٠ طن المحددة لنا لا تكفى لسد حاجتنا .

وقد أبدى المستر تشيك أسفه لأنه لا يوجد حل لهـذه المسألة بسبب مشكلة النقل السابق شرحها .

(ب) يمكن لمصر أن تحصل على كميات من بذرة قطن طوكر وهذا النوع من البذرة — ولو أن نسبة إنتاجه للزيت تقل عن بذرة قطن الجزيرة — إلا أنه نظراً لأن قطن طوكر يحلج فى محالج سواكن فإن بذرته يمكن نقلها من سواكن إلى بورسودان بسهولة ، كما يمكن الشحن بمراكب صغيرة رأساً من سواكن . واعتباراً من شهر إبريل يمكن تسليم كميات من هذه البذرة فى حدود ٢٠٠٠ طن شهرياً وهذه الكمية لا دخل للحكومة فيها ويمكن شراؤها بالطرق التجارية المعتادة .

وهنا تساءلت عما إذا كان من الميسور فى حالة الاستغناء عن العشرة آلاف طن المتأخرة الشحن أن ترفع الكمية المتفق على تصديرها حتى آخر يوليه سنة ١٩٥١ من خمسة عشر ألف طن إلى عشرين ألف طن ، فرفضوا للأسباب التى سبقت الإشارة إليها .

ولما أن تبين لى أن لا فائدة مطلقا فى زيادة كمية البذرة رأيت أن أعرض عليهم مسألة تصدير زيوت إنتاج معاصر السودان إلى مصر فأبدوا أن لا مانع لديهم من ذلك على أن يتم الاتفاق على هذه الكميات مع المعاصر السودانية مباشرة ، وذكروا أن هذه المعاصر تسلمت ٣٠٠٠٠ طن من البذرة تنتج حوالى ٦٠٠٠ طن من الزيت — وبما أنها لا تشتغل إلا عشرة شهور من السنة فيكون متوسط الإنتاج الشهرى حوالى ٦٠٠ طن بعضها خام والبعض الآخر مكرر .

ثانيا : الأذرة الرفيعة

قام المستر ديزنى مدير مصلحة الاقتصاد والتجارة بعرض هذا الموضوع فقال :

بناء على الخطاب الذى تلقيناه من حضرة خبير مصر الاقتصادى فى السودان تلبية لطلب وزارة التموين والذى يتضمن رغبة الحكومة المصرية فى الحصول على كمية

من الأذرة فى حدود عشرين ألف طن دخلت حكومة السودان مشترية من أسواق القضارف لحساب الحكومة المصرية ، وقد تم شراء حوالى ٣٠٠٠ طن حتى الآن من نوع المجد (المقد) وهذا النوع من الأذرة يعطى دقيقاً أبيض اللون (وقدم مظروفاً به عينة من هـذه الأذرة أرسلناها فوراً للقاهرة للفحص وتبين صلاحيتها) والكمية التى حددت الحكومة شراءها بهذه الطريقة هى ١٠٠٠٠ طن وهذا النوع من الأذرة يتحمل التخزين لمدة قد تصل إلى سنتين ، وأبدى جنابه أن الكمية التى ستتمكن حكومة السودان من شرائها من الـ ١٠٠٠٠ طن السالف الإشارة إليها ستخزن فى الحفر بالطريقة المعتادة إلى ما بعد انتهاء فصل الأمطار ، ثم يبدأ فى شحنها اعتباراً من شهر نوفمبر القادم . كما توجد ١٠٠٠٠ طن أخرى أعلنت الحكومة عن شرائها بعطاءات من التجار وليس لديها مانع من إعطاء هذه الكمية أيضاً لمصر .

وقد اعترضت على تحديد موعد التسليم بجعله فى شهر نوفمبر لعدم ملاءمة هذا الموعد بالنسبة لحاجة مصر ولكن لم يتيسر تقديمه لعدم إمكان إيجاد حل لمشكلة النقل .

وقد قال المستر هيزلدن إنه يمكن نقل بعض كميات بواسطة اللوريات إلى بور سودان ، إلا أن هذه الطريقة مرتفعة التكاليف إذ يتكلف نقل الطن باللورى ما لا يقل عن ستة جنيهات .

عند ذلك استفسرت عن أسعار الأذرة فقيل إنها تبلغ الآن حوالى ١٦ جنيهاً للطن تسليم بور سودان ولكنها عند التسليم فى شهر نوفمبر ستزيد عن ذلك ، وربما وصلت إلى ١٩ جنيهاً للطن على أكثر تقدير بسبب مصاريف التخزين .

وهنا قال السير روبرتسون إن حكومة السودان لا تبغى تحقيق أى ربح من وراء هذه الصفقة التى تقوم بها خدمة للحكومة المصرية ، وعلى ذلك فإن سعر الأذرة سيحدد فى وقت التسليم على أساس المصاريف الفعلية التى أنفقتها الحكومة دون أية زيادة أخرى على ثمن الشراء ، وقد وافقت على هـذا المبدأ ولكنى كررت

الرجاء فى سرعة تسليم كميات من هذه الأذرة كلما تيسر ذلك فوعدنى المستر تشيك بأنه سيبذل غاية جهده لتقديم كل مساعدة ممكنة فى هذا السبيل ، وقد عقب السيد عبد الماجد أحمد على ذلك بقوله : إن كل زيادة فى الشحن بالسكة الحديد لصنف ستكون على حساب الصنف الآخر ، لأن طاقة السكة الحديد محدودة فإذا زيدت كميات الأذرة التى يراد شحنها مثلا فسيكون مؤدى ذلك تعطيل شحن بذرة القطن والمواشى . وإذا زيدت كميات البذرة المشحونة فمعنى ذلك تعطيل شحن الأذرة والمواشى وهكذا .

وقد قال المستر ديزنى إن المعتاد سنوياً حتى فى سنوات عجز محصول الأذرة تخصيص كمية لجماعة النوبيين لشحنها بالسكة الحديد عن طريق حلفا لأهاليهم الذين يقطنون فى المنطقة ما بين حلفا والشلال ، وأن الحكومة قد خصصت لهم هذه السنة ٥٠٠ طن تعطى بها تراخيص بتوصيات من جمعية النوبيين .

وأخيراً تم الاتفاق على ما يأتى بالنسبة لكميات بذرة القطن والأذرة التى ستخصص لمصر .

بذرة القطن :

١٥٠٠٠ طن بذرة من قطن الجزيرة تسلم اعتباراً من منتصف شهر مايو لغاية آخر يوليه سنة ١٩٥١ .

١٠٠٠٠ طن بذرة من قطن الجزيرة تسلم اعتباراً من شهر نوفمبر القادم إذا دعت الحاجة إليها .

الجملة ٢٥٠٠٠ طن وستحاسب الحكومة المصرية بالنسبة لهذه الكمية على أساس نفس الأسعار التى ستحاسب عليها وزارة الأغذية البريطانية وعلى أن تقوم الحكومة المصرية بتعيين من سيتسلم البذرة ويتولى شحنها لمصر .

الأذرة :

١٠٠٠٠ طن أذرة من نوع المجد جارى شراؤها بواسطة حكومة السودان من القضارف لحساب الحكومة المصرية .

١٠٠٠٠ طن أذرة من نفس النوع معلن عنها لشرائها من التجار بعطاءات تسليم بور سودان .

الجملة ٢٠٠٠٠ طن وسيحدد السعر بثمن الشراء مضافاً إليه التكاليف الفعلية دون أى ربح لحكومة السودان .

وأخيراً استقر الرأى على أن يتم تبادل خطابات بينى و بين الحكومة السودانية لتأييد هذا الاتفاق .

ثالثاً : الاتجار مع إسرائيل

طلب السير روبرتسون أن يسمح له فى معاودة الكرة فى استعراض هذا الموضوع الذى سبق أن تباحثنا فيه فى المقابلة التى تمت بيننا فى يوم الاثنين ١٢ مارس سنة ١٩٥١ وأبان أن قصده من إثارة هذا الموضوع ثانية إنما هو الرغبة فى تصفيته تصفية نهائية قطعاً لدابر الشائعات ، بعد أن تناولته الصحف المصرية والسودانية على السواء ونسبت لحكومة السودان وقائع غير صحيحة ، وذكر جنابه ما يأتى :

١ — لقد طلب منى الوزير المفوض البريطانى فى تل أبيب أن أوافق على منح (VISA) فيزا لاثنين من اليهود ليحضرا إلى السودان ، لعقد صفقات تجارية فرفضت ذلك رفضاً باتاً .

٢ — لا توجد أية علاقات بين حكومتى السودان وإسرائيل .

٣ — البعثة التجارية المقول أنها حضرت من إسرائيل للسودان لا وجود لها بالمرة .

٤ — عند ما اعترضت مصر على التصدير إلى إسرائيل قررت حكومة السودان عدم التصريح بتصدير البضائع التى لها منفعة حربية والواردة بالكشف الذى وضعته الحكومة المصرية بأنواع البضائع التى تصادر عند مرورها بقنال السويس إلى إسرائيل .

أما البضائع العادية الأخرى التى لا تحتاج إلى ترخيص لتصديرها فلا يمكن لحكومة السودان فرض رقابة عليها ، فإذا كانت مشحونة مثلا إلى الموانىء الايطالية أو اليونانية بقصد إعادة تصديرها إلى إسرائيل فلا يتيسر لحكومة السودان معرفة ذلك ؟! وعلى كل حال فإن أهم المحاصيل كالأذرة والسمسم ممنوع تصديرها .

٥ — منعت حكومة السودان التصدير لإسرائيل رأساً والدليل على ذلك أن إحصاءات التجارة الخارجية من أول يناير سنة ١٩٥١ حتى الآن تدل على أنه لم تصدر إلى إسرائيل أية بضاعة كانت فيما عدا مبلغ حوالى ٢٠٠٠ جنيه ثمن وقود للطائرات وفق قواعد الطيران الجوية (وهنا عرض المستر ديزنى كشفاً إحصائياً عن الأصناف السابق تصديرها لإسرائيل فى الأعوام السابقة وأهمها بذرة القطن والكسب) وبهذه المناسبة ذكر السير روبرتسون أن كمية من المواشى شحنت إلى منطقة غزة بفلسطين وهى منطقة مصرية ولكنها أدرجت خطأ فى الاحصائيات على أنها صدرت لإسرائيل.

٦ — لا تصرح حكومة السودان على وجه الخصوص بإعادة تصدير المواد والأصناف التى ترسل من مصر للسودان كالأرز مثلا فإن ما يقال عن تصدير كميات منه من السودان لإسرائيل لا أساس له من الصحة ، وخاصة أن السودان فى حاجة ماسة للأرز ، كما أنه فى حاجة للسيارات ، وليس من المعقول أن ترخص بشىء مما يرد منها من مصر ليصدر إلى إسرائيل .

وانتهى السير روبرتسون من حديثه بأن قرر أن حكومة السودان تراعى شعور مصر من هذه الناحية وهو يرجو أن تقدر الحكومة المصرية الموقف على

حقيقته . فطلبت إليه إعداد مذكرة بالنقط التى ذكرها لرفعها إلى الجهات المختصة فوعد بإرسال هذه المذكرة .

وانتهى الاجتماع حيث كانت الساعة ٤٥ : ١٢ .

وقد وردت هذه المذكرة فعلا وقدمتها إلى رفعة رئيس مجلس الوزراء .

وفى الساعة ١٥ : ٧ من مساء يوم الثلاثاء ١٣ مارس سنة ١٩٥١ زرت السيد على الميرغنى باشا فى سرايه بالخرطوم بحرى بناء على موعد سابق ، وقد رحب بى أجمل ترحيب ، وأبلغته تحيات مصر والمصريين وتقديرها العظيم لشعوره الطيب نحوها وبعد أن تحادثنا مليا فى مختلف الشؤون العامة انصرفت بعد أن استغرقت الزيارة ثلثى ساعة .

محاولة الحصول على كميات من الزيوت وبذرة طوكر

ورأيت استكمالا للمأمورية أن أتصل بجميع المعاصر السودانية وعلى الأخص المعاصر الآتية :

١ — بدون كارابنايوتى عن معاصر الزيوت السودانية .

٢ — مستر Day عن جلاتلى هانكى .

٣ — ينى كا كيس عن شركة صناعة الزيوت الإفريقية .

وقد حصلت منها على عدة عروض لتصدير كميات من الزيت إلى مصر وإن كانت قليلة بالنسبة لضعف القدرة الإنتاجية لهذه المعاصر وقد بحثتها اللجنة المختصة بالوزارة وأقرتها .

كما حاولت الحصول على كميات من بذرة القطن إنتاج طوكر ونظراً لما تبين لى من أن التجار المتعاقدين على شراء هذا القطن وبذرته من التجار المقيمين بالاسكندرية فقد رأيت إرجاء هذه الاتصالات إلى ما بعد عودتى إلى مصر بإذن الله ، وقد بدأنا الاتصال بهم فعلا .

تصدير الموالح للسودان

فى أثناء زيارتى لسوق الخرطوم شكا إلى تجار الفاكهة مما آلت إليه حالهم فى هذا الموسم نتيجة لوقف تصدير البرتقال إلى السودان — وقد شرحت لهم الأسباب القهرية التى اضطرتنا إلى هذا القرار ووعدتهم خيراً فى الموسم المقبل بمشيئة الله .

وأمضيت باقى أيام الرحلة من الأربعاء ١٤ مارس سنة ١٩٥١ حتى الأحد ١٨ منه فى زيارة المنشآت المصرية بالسودان والاتصال بالأحزاب السياسية ودراسة النواحى الاقتصادية والاجتماعية وهذه هى تفصيلات تلك الزيارات :

ملاحظات عامة عن الحالة الاقتصادية فى السودان

إن الظروف الدولية الحالية وما أدت إليه من فرض قيود على التبادل التجارى قد أوقفت الحركة التجارية بين مصر والسودان فمصر تفرض قيوداً شديدة على تصدير جميع المواد الغذائية إلى مختلف الجهات ومن بينها السودان . وسياسة السودان أيضاً فى التصدير منحصرة فى الحصول على أكبر أسعار ممكنة لمنتجاته بصرف النظر عن أى شىء آخر .

وللتغلب على هذا العامل يمكن السماح بحصص معينة من المواد التى يحتاجها السودان من مصر والاتفاق مع حكومة السودان على مبادلتها بأصناف مما تحتاج إليها مصر .

ولا شك فى أن السودان هو المجال الطبيعى الذى يجب أن تعتمد عليه مصر فى سد حاجتها من مواد الزراعة ، فهو فضلا عن اتساع مساحة أراضيه الصالحة للزراعة ، فإن معظمها أراض بكر قوية تعطى كميات طيبة من المحاصيل دون تسميد — فالسماد يكاد يكون غير مستعمل هناك إلى اليوم — ويساعد على وفرة المحصولات اتباع نظام الدورة الرباعية نظراً لاتساع المساحات .

غير أن من أهم الأسباب التى تدعو إلى تأخير الزراعة فى السودان ما يأتى : —

١ — ارتفاع الأراضى عن سطح الماء مما يجعل الرى متعذراً متقدماً إلا بالطلمبات الرافعة .

٢ — قلة الأيدى العاملة .

٣ — جهل الأهالى بأساليب الزراعة على أصولها .

٤ — صعوبة المواصلات .

٥ — تمليك الأراضى وتحكم الحكومة فيه حسبما يلائم سياستها ، وعدم تمليك الأهالى تمليكا نهائياً .

٦ — اعتماد كثير من أهالى السودان فى الزراعة على مياه الأمطار .

وفى اعتقادى أنه لو أمكن الاستعانة ببعض الفلاحين المصريين كنواة للعمل فى السودان لأمكن الاستفادة من أراضيه بصورة أفضل وأقوى من الصورة الحالية ، وهذا ما أرجو أن يكون محل بحث وزارتى الاقتصاد والزراعة .

تشجيع تصدير الأغنام السودانية إلى مصر

سبق للسلطات المصرية المختصة أن قدمت عدة تسهيلات لتشجيع زيادة تصدير الأغنام السودانية إلى مصر ، كقيام مصلحة السكة الحديد بتخصيص قطارات لنقل المواشى السودانية بالشلال وتقرير أجر مخفض وموافقة وزارة الزراعة على أن يتم نقل الأغنام إلى كورنتينة سلخانة مصر وكذلك تخفيض رسوم الموانئ المصرية .

غير أن ما يشكو منه تجار السودان حالياً . إنما هو قصر مدة الكورنتينات ويطلبون مدها خاصة وأن الحظائر مملوكة إليهم — وهذا ما أرجو الموافقة عليه حتى يقبل هؤلاء التجار على التصدير لمصر فتخف أزمة اللحوم المستحكمة بها . . مع ملاحظة أن السودان يعتبر أهم مصدر للماشية فى مصر — وإذا جاز تقصير مدة الحجز

فى الكورنتينات الحكومية فإنه مما لا يجوز مطلقاً فى الكورنتينات المملوكة للتجار والتى رخصت الحكومة بإنشائها .

ويا حبذا لو قامت وزارة الشؤون الاجتماعية ببحث موضوع استيراد اللحوم المذبوحة للمحلات التعاونية بالطائرات فإن رخص الأسعار بالسودان يغرى باتباع هذه الطريقة السريعة الأثر القليلة الخسارة لأن سعر أقة اللحم البقرى مثلا ثمانية قروش وسعر أقة اللحم من الضأن أربعة عشر قرشا .

ملاحظات عن المعرض المصرى بالخرطوم

أنشأت الحكومة فى مبنى مكتب الخبير الاقتصادى صالة كبرى لتكون معرضاً نموذجياً للمنتجات المصرية للدعاية لها فى السودان . وهو يعتبر السوق الطبيعية لتصريف هذه المنتجات ، وكذلك لتعريف السودانيين مدى التقدم الذى بلغته الصناعة فى مصر ، وقد تم إعداد صالة العرض منذ أوائل العام الماضى وإلى الآن لم ترسل المعروضات التى كلفت وزارة التجارة والصناعة باختيارها بعد الاتصال بالمصانع والشركات المصرية المختلفة — ولا شك فى أن تأخير إرسال المعروضات مما يفوت على الحكومة تحقيق الهدف الذى ترمى إليه . لأن فى إنشاء المعارض والدعاية للمعروضات المصرية أثراً بعيداً فى رواج التجارة .

مكتبة الخرطوم

عنيت الحكومة المصرية أشد العناية بربط شطرى الوادى بمختلف الروابط وتنمية العلاقات بين الشمال والجنوب .

ولما كانت رابطة الثقافة من أهم الروابط التى تحقق هذا الغرض فقد تعاونت دار الكتب المصرية مع مكتب الخبير الاقتصادى فى السودان على إنشاء مكتبة بالخرطوم مقرها مبنى مكتب الخبير .

وقامت دار الكتب المصرية مشكورة من جانبها بإعداد الكتب اللازمة فجهزت حوالى ٢٥٠٠ مجلد من الكتب المنتقاة فى مختلف الفنون والعلوم باللغتين العربية والإنجليزية مفهرسة على أحدث نظم المكتبات لتكون النواة الأولى لمكتبة عامة فى عاصمة السودان — كما أوفدت هيئة من موظفيها للقيام بشئون المكتبة .

وإنى أرجو أن تقوم وزارة المالية باعتماد الميزانية المقترحة لهذه المكتبة فى عام ١٩٥١/١٩٥٢ حتى تتمكن من أن تنمو وتزدهر وتحقق رسالتها الثقافية .

وقد أعرب لى كثير من إخواننا السودانيين والمصريين عن رغبتهم فى أن تشرف هذه المكتبة بحمل اسم مولانا الملك المعظم فاروق الأول راعي الثقافة والعلم باعتبار أن إنشاءها تم فى عهده الميمون .

وكذلك يرجو أعضاء النادى المصرى بالخرطوم أن تتحقق لهم أمنية تسمية ناديهم باسم نادى فاروق الأول بالخرطوم .

وكالة الوزارة لشئون السودان

على الرغم من الاتصال الوثيق والتآلف بين الموظفين المصريين فى السودان ووجود نادٍ مصرى يضمهم جميعاً ، فقد لاحظت أن التعاون بين جميع المصالح إنما يرجع إلى العلاقة الشخصية بين الرؤساء ، وهذه قد تتأثر أحيانا باعتبارات المنافسة لذلك أرى أن تقوم وكالة الوزارة لشئون السودان بإنشاء مكتب لها بالخرطوم يتولى تنظيم الروابط بين هذه المصالح ، وبحث مختلف المسائل التى تهم مصر ، ووضع سياسة مرسومة لتوثيق الروابط بين شطرى الوادى . ويكون على رأس هذا المكتب موظف ممن لهم خبرة بشئون السودان . وأن يكون من اختصاص هذا المكتب علاوة على ما ذكرت ما يأتي :

١ — مراعاة شؤون جميع المخلصين لمصر من السودانيين والتآلف بين قلوبهم وحمايتهم من بطش الإنجليز — كما يعمل على إزالة ما قد يحدث بين المصريين والسودانيين الانفصالين من سوء تفاهم ويحاول التقريب بين وجهات النظر السودانية المختلفة .

٢ — أن يقوم هذا المكتب بعمل جميع التسهيلات للراغبين من إخواننا السودانيين فى السفر إلى مصر أو التعامل معها .

٣ — أن يكون هذا المكتب فرعا للدعاية لمصر وتوزيع الهبات والمصاحف والنتائج وخلافها على الهيئات وأن يكون به قسم يختص بالنظر فى إصلاح وتعمير المساجد فى جميع أنحاء السودان ووضع لوحات رخامية على ما يتم إصلاحه منها تنبىء أن الإصلاح تم فى عهد الفاروق .

٤ — العمل على إنجاز مشروعات الرى التى تعود بالفائدة المزدوجة على مصر والسودان مع مراعاة توزيع المياه الناتجة من هذه المشروعات توزيعاً عادلا بمعرفة لجنة تمثل فيها الحكومة المصرية وحكومة السودان منعاً من إغداق الإنجليز المياه على أنصارهم وترك أنصار الوحدة دون انتفاع كما هو متبع حالياً — وليس أدل على ذلك من أن عدد الطلمبات التى يملكها السيد عبد الرحمٰن المهدى باشا يبلغ أكثر من عشرين طلمبة على النيل فى حين أن الإنجليز رفضوا زيادة قطر الطلمبة الوحيدة التى يملكها السيد على الميرغنى باشا .

ملاحظات عامة عن حالة التعليم بالسودان

زيارة المدارس

زرت فى أثناء وجودى بالسودان مدرسة الملك فاروق الأول الثانوية بالخرطوم وكلية الأقباط بأقسامها المختلفة ومدرسة البنات الابتدائية التابعة لها ولمست الأثر الكبير الذى حققته هذه المدارس فى توطيد عرى الصداقة بين شطرى الوادى .

وأرجو أن تعنى الحكومة بهذه الناحية عناية كبيرة ليشرب النشء حب مصر

وفيما يلى ملاحظات عن حالة التعليم بالسودان

لم يخط السودان فى الخمسين سنة الأخيرة أية خطوات تذكر فى ميدان التعليم الذى ظل فى كمه ونوعه محدوداً بعوامل مختلفة لم يكن أهمها قلة المال ولا نقص المدرسين .

ففى بلد يبلغ عدد سكانه نحو ثمانية ملايين فيهم نحو ٨٠٠ر٠٠٠ فى سن التعليم نجد أن عدد من يحصلون منهم على أى قسط منه لا يزيد كثيراً على ١٠٠ر٠٠٠ أكثر من نصفهم فى المرحلة الأولية وما دونها .

فلا عجب إذا ما بدت الرغبة ملحة أينما اتجهت فى السودان — جنوبه وشماله ، شرقه وغربه — فى طلب توفير وسائل التعليم والاستزادة من مدارسه ومعاهده ، ولا عجب إذا ما وجدنا الجماعات والهيئات يبذلون ما يستطيعون وفوق ما يستطيعون لإنشاء مدارس تؤوى أبناءهم وتأخذ بيدهم فى طريق التقدم والرقى ، ثم لا عجب أخيراً إذا ما رأينا حكومة البلاد تجد نفسها مضطرة إلى مسايرة هذه الرغبة وإلى عدم الوقوف مكتوفة الأيدى أمام هذا التيار الجارف من تهافت أهل البلاد على مناهل العلم التى تفتح مصر أبوابها لأبنائهم بلا حساب فى شمال الوادى ، وعلى قدر معلوم للمحرومين فى جنوبه .

وقد كان للجهود القيمة التى تبذلها الهيئات التى تنتمى إلى مصر فى إنشاء مدارس وفق النظام المصرى الذى يفتح المجال أمام أبناء البلاد إلى مراحل التعليم العليا الميسورة لهم فى مصر ، كما كان لثقة أولياء أمور التلاميذ فى نوع التعليم ذاته الذى يقدم لأبنائهم فى هذه المدارس — كان لكل ذلك أثره فى أن أصبح فى السودان قسمان من المدارس فى المرحلتين الوسطى والثانوية يقرب عدد كل منهما من عدد الآخر .

أولا : مدارس التعليم المصرى

تسير مدارس هذا النوع على الخطط والمناهج المقررة فى مصر ، ويؤدى طلبتها امتحاناتهم النهائية فى المراحل المختلفة طبقاً للقواعد والنظم المتبعة فى مصر ، وينالون عند نجاحهم الشهادات المصرية المقررة وتنقسم إلى :

(ا) مدارس أميرية تابعة لوزارة المعارف المصرية رأساً . وتشمل مدرسة ثانوية واحدة هى مدرسة الملك فاروق بالخرطوم ، ومدرستين ابتدائيتين إحداهما فى ملكال والأخرى فى جبل الأولياء ، ومدرسة أولية واحدة فى الشجرة نرجو تحويلها إلى ابتدائية .

(ب) مدارس حرة خاضعة لتفتيش وزارة المعارف المصرية وتعامل تماما معاملة مثيلاتها فى مصر فى مجانية التعليم وصرف الكتب والأدوات المدرسية ودفع مرتبات المدرسين والموظفين ومنح الإعانات الأخرى المقررة ، وتشمل ثلاث مدارس ثانوية هى (الكلية القبطية الثانوية للبنين بالخرطوم — الكلية القبطية الثانوية للبنات بالخرطوم — الأقباط المصرية الثانوية للبنين بعطبره) وأربع مدارس ابتدائية هى (الكلية القبطية الابتدائية للبنين بالخرطوم — الكلية القبطية الابتدائية للبنات بالخرطوم — الأقباط المصرية الابتدائية بعطبرة — الأقباط الأرثوذكس ببورسودان) وروضة أطفال لا تخضع لنظام المجانية هى (روضة أطفال الكلية القبطية بالخرطوم)

(ح) مدارس حرة غير خاضعة للتفتيش تمنحها وزارة المعارف المصرية من

حين إلى آخر إعانات مختلفة لتستعين بها على سد عجزها وإصلاح حالها حتى تصبح أهلا لأن تتولى شئونها إذا طلبت ذلك . وهى ثمان مدارس كلها ابتدائية فى المدن الرئيسية وتديرها جمعيات قبطية والغالبيـة العظمى من تلاميذها مصريون أو سودانيون مسلمون وجل اعتمادها على مواردها الخاصة من مصروفات مدرسية يقوم أولياء أمور التلاميذ بتحملها على ارتفاعها عن طيب خاطر رغبة فى تزويد أبنائهم بالتعليم المصرى مهما كلفهم . وهذه المدارس لا تحصل على أى نوع من الإعانة من المعارف السودانية .

(٤) مدرسة على نظام خاص هى مدرسة جوبا العربية الإسلامية تسير على منهج قريب من منهج التعليم الأولى مع عناية خاصة بالدين أنشئت فى الأصل لتقوم بتعليم أبناء المسلمين من التجار العرب فى جنوب السودان ، كما أن عدداً كبيراً من الوطنيين قد اعتنقوا الإسلام وفى حاجة إلى من يرشدهم إلى أمور دينهم . ويكون أبناؤهم — وبينهم عدد من أبناء الجهات النائية فى جنوب السودان وأوغنـدا — غالبية عدد التلاميذ وتحصل هذه المدرسة على إعانة سنوية من الأزهر ومن مؤتمر الخريجين ، كما أن وزارة المعارف تمدها بإعانات سنوية قيمة كما تمد عـدداً كبيراً من المدارس الصغيرة التى أنشئت أخيراً فى تلك المنطقة .

مدرسة الملك فاروق بالخرطوم

لما كانت هذه المدرسة هى الدعامة الأولى وحجر الزاوية فى التعليم المصرى بالسودان فى العهد الحديث رأينا أن نخصها بكلمة موجزة .

أنشئت فى سنة ١٩٤٤ باسم المدرسة الثانوية المصرية بالخرطوم بعد مفاوضات طويلة ساعدت الظروف السياسية حينذاك على إنجاحها وكان لوزير المعارف إذ ذاك حضرة صاحب المعالى الأستاذ أحمد نجيب الهلالى باشا أثر كبير ومجهود عظيم فى أن كللت هذه المفاوضات بالنجاح . وبدأت الدراسة فى ٨ يناير من تلك السنة فى مبان

مؤقتة واستمرت بها حتى تم إنشاء البناء الحالى الفخم وافتتحها رسمياً حضرة صاحب المعالى الدكتور عبد الرزاق السنهورى باشا فى ٨ يناير سنة ١٩٤٦ وتفضل مولانا الملك المعظم فأذن بأن يطلق عليها اسمه الكريم فى السنة السابقة لتلك السنة.

وتعتبر مدرسة الملك فاروق بالخرطوم بحق نموذجا طيباً لمدارس المرحلة الثانوية فى مبانيها ومرافقها وهيئة التدريس بها وطلبتها. وهى ملء عيون سكان السودان جميعاً، تهفو إليها قلوب أبنائهم ويهنىء بعضهم بعضاً إذا ما أسعدهم الحظ فوجد من توفرت فيه شروط اللحاق بالمدرسة مكانا بها. وقد أنشئت فى الأصل لأبناء الموظفين المصريين بالسودان ثم لأبناء السودانيين (بشروط) ولكن شدة الضغط عليها من العدد الذى يزداد سنوياً من أبناء السودان الذين يحصلون على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية المصرية، هذا الضغط جعل غالبية الطلبة الآن من السودانيين إذ تبلغ نسبتهم فوق الثلثين. وكان عدد فصول المدرسة محدداً باثنى عشر فصلا وعدد الطلبة فى كل فصل بخمسة وعشرين طالباً بحيث لا تزيد جملة طلبة المدرسة على ثلاثمائة. ولكن الظروف أدت إلى زيادة ما كان يمكن منعها، فأصبح عدد الفصول ١٥ فصلا وعدد الطلبة فى كل فصل حوالى ٣٠ طالباً وجملة الطلبة فوق الـ ٤٥٠ طالباً. وكان هذا النمو محل ملاحظات أبدتها إدارة المعارف السودانية فى العام السابق، ويجب أن تكون مواجهته فى المستقبل برغبة تيسير التعليم للسودانيين محل تفكيرنا فى العام المقبل، وقد وصلت المدرسة إلى نهاية قدرتها فى النمو من حيث المبانى والمرافق، ولو أنها لا تزال تنتظر بناء دور علوى فوق المطعم للوحدة العلاجية وللقسم الداخلى.

ويجاور المدرسة خمسة مساكن للمدرسين مكونة من إحدى وعشرين حجرة يقيم فيها حول هذا العدد من المدرسين الأغراب أو الذين لا يصطحبون عائلاتهم. أما الآخرون فيسكنون إلى الآن فى أم درمان أو الخرطوم بحرى فى مساكن لا تكاد

تناسبهم فوق ما يتحملون من أجور عالية نظراً لاستحكام أزمة المساكن فى العاصمة المثلثة . ولا يزال هؤلاء المدرسون يجأرون بالشكوى من هذه الحالة رغم ما تقرر لهم من إعانة للسكن تبدو هزيلة أمام أجور المساكن التى تناسبهم . وبجوار هذه المساكن تقام الآن ثمانية منازل لسكنى أربع عشرة أسرة ونرجو أن يبدأ التفكير من الآن فى بناء عدد مماثل من المنازل حتى تتسع لمعظم المدرسين وموظفى المراقبة .

وتتمتع المدرسة بسمعة طيبة فى حسن اختيار أعضاء هيئة التدريس بها . فكلهم أكفاء ممتازون متفرغون لعملهم مخلصون فيه جديرون بالرسالة التى يؤدونها فى جنوب الوادى ، مرموقون بعين التقدير من سكان البلاد ، يتمتعون بمكانة عالية فى نفوسهم . وهم — وهذا عملهم وهذه مكانتهم — يشعرون بغبن فاحش حينما يرون الفرق شاسعاً بين مرتباتهم ومرتبات زملائهم من المتخرجين فى الدفعة ونفس المعهد ممن يعملون فى المدارس السودانية الحرة منها والأميرية . ويأتى أكثر الفرق فى جملة المرتب من بدل غلاء المعيشة الذى تمنحه حكومة السودان العالمة بحالة الغلاء والمعيشة فى البلاد . فالموظف المصرى المنتدب لمدارس حكومة السودان يتقاضى (مرتبه بمصر + مثله + بدل غلاء السودان الذى يتراوح بين ١٥ جنيها ، ٥٠٠ مليم ٣٢ جنيه فى الشهر حسب الحالة الاجتماعية وعدد الأولاد + بدل غلاء بمصر على أساس ٤٠ ٪ من مرتبه) فى حين أن زميله بمدرسة الملك فاروق يتقاضى (مرتبه بمصر + مرتب السودان الذى يصل أقصاه إلى ٢٩ جنيها فى الشهر + علاوة غلاء المعيشة العادية فى مصر) وهكذا يصل الفرق بين جملة مرتبى الزميلين إلى ٢٠ جنيها على الأقل وقد يصل إلى أكثر من ٥٠ جنيها فى بعض الحالات . وهذا هو السبب فى الظاهرة البادية الآن فى زهد كثير من المدرسين الممتازين فى العمل فى السودان أو فى سعيهم للحصول على عمل فى مدارس حكومة السودان .

ومدرسة الملك فاروق بالخرطوم مركز لنشاط رياضى ثقافى واسع الأثر فى

السودان بأجمعه فحفلاتها الرياضية ومعارض النشاط فيها لهـا صدى كبير فى البلاد ويحرص الأهالى والمهتمون بشئون التعليم على مشاهدتها للمتعة والاقتباس . وهناك الموسم الثقافى الذى يتكون من دروس فى موضوعات مختارة لطالبى الاستزادة فى أنواع معينة من العلوم ، ومن محاضرات شعبية عامة لطالبى المعرفة مما يجعل المدرسة تفتح أبوابها فى أمسيات جميع أيام الأسبوع لطوائف مختلفة من طبقات الشعب ، كما أن مكتبة المدرسة تفتح أبوابها للمطالعة والاستعارة الخارجية بشروط معينة يومين فى الأسبوع . ولا ننسى اشتراك حضرات الأساتذة فى إلقاء المحاضرات العلمية خارج المدرسة ، ولا العمل المثمر الذى يقوم به حضرات أساتذة التربية البدنية فى نشر الثقافة الرياضية فى السودان مما هو محل تقدير الأوساط الرياضية .

كل هذا رغم ضيق أفنية المدرسة وحرمانها من ميادين اللعب والرياضة العامل الذى يحدّ كثيراً من مدى ما يمكن أن يتسع له جهد المشرفين على الرياضة والاستعداد الطيب الذى يتميز به الطلبة فى تلك النواحى . وقد اتفقت المدرسة مبدئياً مع بلدية الخرطوم على أن تحصل على قطعة أرض قريبة منها مخصصة للرياضة على أن تقوم المدرسة بإعدادها لهذا الغرض . ولـكن لم تتخذ للآن خطوات إيجابية فى هذا السبيل . كما أن البلدية عرضت أن تقوم برصف الشارع الذى يمر أمام المساكن الجديدة التى تبنى للمدرسين حتى لا تفقد هذه المساكن شيئاً من جمالها إذا ما ترك الشارع متربّاً موحلا على حالته الراهنة . وذلك مقابل أن تقوم الحكومة المصرية بدفع نصف التكاليف التى قدرت بمبلغ ٢٦٠٠ جنيه وتتحمل هى النصف الباقى . ولما كنا نعلم أن هـذه هى المعاملة التى تتبعها البلدية مع أصحاب البيوت فى المناطق التى لا تزحمها حركة المرور . فإننا نرجو أن تفيد المدرسة من هذا العرض وذلك بتقرير اعتماد المبلغ المذكور أو إدماجه ضمن تكاليف إنشاء هذه المساكن وهى لم ينته العمل فيها بعد .

ثانيا : مدارس التعليم السودانى

تسير هذه المدارس على الخطط والمناهج الموضوعة بحكومة السودان . وهناك نظام يطبق فى السودان الشمالى الذى يشمل مديريات النيل الأزرق ودارفور وكردفان وكسلا والخرطوم والمديرية الشمالية وهذا النظام يختلف عن النظام الذى يطبق فى السودان الجنوبى الذى يتكون من مديريات بحر الغزال وأعالى النيل والمديرية الاستوائية .

١ — السودان الشمالى :

(أ) المدارس الحكومية : تابعة لوزارة المعارف السودانية رأساً وتشمل ثلاث مدارس ثانوية (وادى سيِّدنا شمال أم درمان — حَنْتُوب على النيل الأزرق قبالة واد مدنى — خُورْ طَقَّتْ قرب الأبيض) بها جميعاً حوالى ١٢٠٠ طالبا ، ومرحلة التعليم فيها أربع سنوات يتقدم طلبتها فى نهاية السنة الرابعة للامتحانات التى تعقدها جامعات كمبردج واكسفورد للحصول على شهادة الدراسة الثانوية وتؤهل هذه الشهادة الطالب للدخول فى كليات الجامعات المصرية إذا كان الناجح فيها حاصلا على درجة جيد فى أربع مواد على الأقل ماعدا اللغة العربية فانه يؤدى فيها امتحانا تعقده الكلية التى يلتحق بها . وعلى هذا فليس للسودان شهادة خاصة لإتمام الدراسة الثانوية . وبجانب هذه المدارس الثانوية الثلاث مدرستان ثانويتان صغريان Junior Sec. إحداهما فى أم درمان (للتجارة) والأخرى فى الدويم (للزراعة) ومدة الدراسة فيهما سنتان . وثلاث مدارس صناعية فى أم درمان وعطبره وجبيت ولا يستلزم أن يكون الطالب فيها ناجحا فى امتحان اتمام الدراسة الوسطى (الابتدائية) .

وتشمل المدارس الحكومية أيضاً نحو ١٨ مدرسة وسطى (ابتدائية) بها نحو ٣٫٠٠٠ تلميذ . ومدة الدراسة بها أربع سنوات من سن ١٢—١٦ ويختار لها التلاميذ

من آلاف المتقدمين لامتحان الدخول فيها حسب السن والترتيب والقدرة على دفع المصروفات المقررة ولا يزيد عدد الذين يجدون أماكن فى تلك المدارس على ٢/١ ممن يتسابقون للدخول فيها . وتنتهى هذه المرحلة الوسطى بامتحان عام تعقده المعارف السودانية هو امتحان إتمام الدراسة الوسطى ويجد المتفوقون فيه أماكن لهم فى المدارس الثانوية ولا يزيد عدد هؤلاء على ربع الناجحين فى الغالب . ويؤهل النجاح فى هذا الامتحان للدخول فى المدارس الثانوية المصرية .

وهناك المدارس الأولية التى يبلغ عددها نحو ٢٠٠ بها نحو ٣٠٫٠٠٠ طفل يتعلمون تعليما مساويا لتعليم المدارس الأولية فى مصر ونحو ٦٠٠ ستمائة مدرسة (تحت الدرجة وخَلْوَة) بها نحو ٤٠٫٠٠٠ طفل لا يكادون يصلون إلى مستوى السنة الثانية أوَّلى فيما يحصّلونه من معلومات لا تلبث أن تتبخر بمجرد تركهم المدرسة .

وتدير الحكومة أيضاً معهدين للتربية أحدهما فى بَخْتْ الرضا قرب الدويم والآخر فى الدلنج فى جبال نوبا يُعدان مدرسين للمدارس الأولية من بين التلاميذ الذين أتموا الدراسة الوسطى وللمدارس اوسطى من بين الذين اتموا الدراسة الثانوية ويتخرج منهما سنويا نحو ١٠٠ مدرس للمدارس الأولية و٧٠ للمدارس الوسطى .

أما فى تعليم البنات فهناك حوالى ١٠٠ مدرسة أولية وما دونها بها حوالى ١٠٫٠٠٠ طفلة وثلاث مدارس وسطى بها نحو ٤٠٠ بنتا ومدرسة ثانوية بها نحو ٤٠ بنتاً وأخرى للمعلمات بها نحو ١٥٠ بنتاً .

(ب) المدارس الأهلية : يقوم بالقسط الأكبر منها لجان مؤتمر الخريجين وهيئات دينية ولكل جالية مدرستها فى الخرطوم – وأهم المدارس الأهلية مدرستان ثانويتان فى أم درمان تعدان طلبتها لشهادة اكسفورد وكمبردج وحوالى ١٩ مدرسة وسطى موزعة على أهم المدن .

وتعين إدارة المعارف السودانية هذه المدارس الثانوية والوسطى فى حالة حدوث

عجز فى ميزانياتها (وهذا ماهو حادث باستمرار) بشرط ألا تزيد قيمة الإعانة فى السنة على ٣٣ ٪ من مرتبات المدرسين فى المدارس الوسطى . أما فى المدارس الثانوية فتكون الإعانة على أساس ٥٠٠ مليم ٢٦ جنيها شهرياً عن كل مدرس مصرى بالمدرسة بشرط ألا يزيد عددهم على أربعة ، بجانب المرتب الكامل لاثنين من المدرسين الانجليز . ولكى تعان المدرسة الجديدة يجب أن تقضى أربع سنوات من بدء إنشائها معتمدة على مواردها الخاصة . فإذا اجتازت هذه المرحلة بنجاح وثبتت أصبحت ضمن المدارس التى تستحق الإعانة فى حالة حدوث عجز فى ميزانيتها فى الحدود المذكورة .

ولما كانت سياسة مصر هى نشر التعليم أيا كان نوعه فى السودان لكى يلحق أبناؤه بركب إخوانهم فى الشمال فقد أخذت الحكومة المصرية تبذل العون السّخى لهذه المدارس كلما لمست حاجتها إلى ذلك وتأتى هذه الإعانات من ميزانية المعارف من اعتماد يخصص سنوياً لهذا الغرض ، وكذلك من ميزانية وكالة الوزارة لشئون السودان فى مجلس الوزراء . ويبلغ ما صرف فى الأشهر القليلة الماضية منذ بدء السنة الدراسية الحالية على هذه المدارس ما يزيد على ٢٠٫٠٠٠ جنيه وذلك ما عدا المبالغ الضخمة التى تصرف على المدارس التابعة لوزارة المعارف المصرية .

ومع كل ذلك فهناك جهات فى السودان خالية من أى نوع من المدارس كما أن هناك جهات أخرى بها عدد قليل من المدارس ولعله من المؤلم أن بعض الأطفال يسعون إلى هذه المدارس فيقطعون إليها أكثر من ١٣ كيلو مترا ذهابا ومثلها إيابا يوميا على ظهور الدواب متحملين الحر والبرد فى سبيل الحصول على هذا النوع الهزيل من التعليم .

كلية غردون

أصبحت الآن تجمع عدداً من المعاهد العليا بعد أن ظلت مدة طويلة مركزاً للتعليم الثانوى بالسودان فيها الآن أقسام للعلوم والآداب والهندسة والطب البيطرى والزراعة .

وقد ارتبطت بعض هذه الأقسام بجامعة لندن وأصبحت تعد طلبتها لنيل الدرجات الجامعية وسيحصل أول فوج من هؤلاء على درجة بكالوريوس فى الآداب والعلوم هذا العام . وعدد الطلبة لا يتجاوز الثلثمائة فى جميع الأقسام . والكلية مستقلة فى إدارتها عن حكومة السودان فقد أنشئت فى الأصل سنة ١٩٠٢ بأموال جُمِعت لإحياء ذكرى غردون ، ولكن حكومة السودان هى التى تتحمل الآن أكثر من ٤/٥ مصروفاتها . وهذا أيضا هو حال كلية كتشنر التذكارية للطب التى هى مستقلة بدورها عن كلية غردون وتدرجت منذ إنشائها فى سنة ١٩٢٤ إلى أن أصبحت دبلوماتها فى الطب معترفا بها من بعض كليات الطب فى انجلترا ومن كليات الطب فى مصر .

٢ — التعليم فى السودان الجنوبى :

تقوم به البعثات التبشيرية التى تقدم لها حكومة السودان إعانات كبيرة . وأهم هذه الجمعيات ما يأتى : —

١ — الجمعية التبشيرية الكنيسية .

٢ — الإرسالية الكاثوليكية .

٣ — « الأمريكية .

٤ — « المتحدة .

وقد وضع أخيرا برنامج للتوسع فى نشره وذلك بتدعيم الهيئات التبشيرية وتوسيع نطاق المجهود الحكومى فى إنشاء المدارس الحكومية وتحسين حال الموجود منها وإدخال اللغة العربية فى المدارس الأولية بها . وقد بلغ عدد المدارس الحكومية هذا العام نتيجة للتوسع المذكور خمسا للتعليم الأوسط وحوالى ٥٠ للتعليم الأولى وثلاثا للحرف ، كما أنشئت مراكز لتدريب المعلمين من الوطنيين لمواجهة مشروع السنوات الخمس الذى يبدأ بتنفيذه من هذا العام — أما مدارس

الإرساليات فثلاث للتعليم الأوسط بها حوالى ٤٥٠ طالبا ، ومثلها للتعليم الصناعى بها نحو ١٧٠ طالبا ، ٦٠ للمدارس الأولية بها ٧٫٠٠٠ طفل ثلثاهم من البنين ، حوالى ٣٠٠٠ مدرسة قروية (دون الاوّلى) بها نحو ١٤٫٠٠٠ طفل ، ١٠ مدارس لتخريج المدرسين لتعليم اللغات المحلية بها نحو ٣٥٠ طالبا ، ومعهدان للمعلمين بهما نحو ٦٠ طالبا .

التعليم الدينى فى السودان

تنتشر فى أرجاء السودان الشمالى (مدارس) تعرف بالمعاهد الدينية يُعَلَّم فيها القرآن الكريم — الذى يُعْنَى بحفظه — وبعض أوليات الدين الحنيف على يد فقهاء يخصصون أنفسهم لذلك . وهذه المعاهد الدينية تختلف فى سعتها ومستوى ما يقدم فيها من التعليم الدينى من حالة رجل يحفظ القرآن ويهب مايحفظه لحفنة من الأولاد يجتمعون حوله فى حُجرة خالية من كل أثاث أو تحت ظل حائط أو شجرة إلى مدرسة منظمة بها عدد محترم من التلاميذ وأكثر من مدرس ، قد يكون من العلماء ، فى مبنى يتكوّن من عِدّة حُجرات مزودة بتخت للجلوس . وأكبر معاهد التعليم الدينى فى السودان هو معهد أم درمان العلمى الذى هو بمثابة الأزهر للسودان ولكن دون مستواه وقد أنشئ فى سنة ١٩٠١ وتدرس فيه فروع العلوم الدينية المختلفة على يد علماء أجلاء تخرّج عدد كبير منهم فى الأزهر وفروعه . وقد أعيد تنظيمه فى سنة ١٩٤٧ وأدخلت فيه بعض العلوم الحديثة ، ويتولى إدارته مجلس أعلى تُشرف عليه إدارة (وزارة) المعارف السودانية التى تقوم بإعانته ، كما يعينه الخيِّرُون من أهل البلاد ويبلغ عدد طلاب العلم فى هذا المعهد حوالى ٧٠٠ يفدون إليه من جميع جهات السودان ومدة الدراسة فيه ١٢ سنة تنتهى بشهادة العالمية . وبجانب هذا فأن فى الأزهر مئات من السودانيين يتعلمون على نفقة جلالة الملك المعظم .

البعثات الخارجية

كان إرسال البعثات الحكومية للخارج (انجلترا) قاصرا على عدد من المدرسين المختارين لمدد قصيرة تتراوح بين شهور وسنتين لم يكن الغرض منه حصول هؤلاء المبعوثين على درجات علمية إنما كان لمجرد الاستزادة فى الخبرة والمعلومات ، ولكن حاجة البلاد والرغبة فى إعداد سودانيين يحلون محل غير السودانيين فى الوظائف التى (سُوْدِنَتْ) استدعت إرسال عدد من الخريجين فى كلية غردون للحصول على درجات جامعية من انجلترا . ويوجد منهم الآن حوالى ٣٠ طالباً فى جامعات المملكة المتحدة ، كما أن هناك عددا من الذين يُعَدُّون لتدريس اللغة العربية فى كلية دار العلوم بالقاهرة . هذه هى البعثات التى توفدها وزارة المعارف السودانية إلى الخارج .

أما مصر فإنها تفتح أبوابها فى مختلف كليات الجامعات للسودانيين الذين تتوفر فيهم شروط الالتحاق بها وذلك بالمجان ، كما أنها تضمن الراحة لهم فى مأكلهم ومسكنهم بالمجان أيضا فى بيوت السودان . وفوق هذا فهى تصرف للطلبة الممتازين منهم إعانات شهرية تبلغ خمسة جنيهات لكل طالب بجانب تكاليف كتبه وسفره ويبلغ عدد الطلبة السودانيين الذين فى الجامعات والمعاهد العليا فى مصر نحو ٣٠٠ طالب هذا بخلاف عدد آخر يبلغ نحو ثلاثين طالبا توفدهم مصر للدراسات العليا ، التى تلى الدراسة الجامعية ، إلى جامعات أوربا وأمريكا على نفقة جلالة مولانا الملك تعرف ببعثة فاروق الخارجية للسودانيين .

ولا ننسى أن نذكر أيضاً أن عددا كبيرا من الطلبة السودانيين فى مرحلة التعليم الثانوى والمتوسط يجدون أماكن لهم كل سنة فى مختلف المدارس فى مصر نفسها بخلاف مدارس مصر فى السودان .

يتضح من الاطلاع على هذه البيانات أن التعليم بالسودان لايزال دون حاجة الشباب السودانى المتوثب إلى العلم ، كما أن التعليم بالجنوب قاصر على الإرساليات

التبشيرية ، ولذلك أرجو أن يكون له قدر من اهتمام الحكومة أكثر من اهتمامها الحالى ، لأنه لايخفى أن تنشئة الجيل الجديد فى مدارس ذات أهداف تبشيرية أو انجليزية مما يباعد بين أبناء الشطرين .

التبشير بالسودان

بقى جنوب السودان منذ آماد سحيقة فى عزلة عن العالم ، لم تعرف الحضارة إليه سبيلا بعلومها ونورها ، وظل أهله على فطرتهم الأولى حُفاة عراة ، دينهم الوثنية ، وعلمهم الجهل ، وصلتهم بالعالم الخارجي مقطوعة ، وبشمال السودان مبتورة ، إلا ما يتسرب إليهم من رسالات التبشير المسيحية كما أسلفنا .

وما كانت حالتهم تلك ، لترضى إخوانهم ومواطنيهم فى شمال السودان ، فوطدوا العزم على الاتصال بهم ، والقيام نحوهم بما يمليه الدين ، وتفرضه الوطنية ، فأهل شمال السودان وجنوبه مواطنون تجمعهم صلة الوطن التى لاانفصام لها ، ولهم على بعضهم البعض حقوق وواجبات ، ومن حق أهل الجنوب على أهل الشمال أن يأخذوا بأيديهم ويعملوا على إسعادهم عملا بما يفرضه الدين وتمليه الوطنية .

لهذا ، حقَّت كلمة جماعة من كرام السودانيين ، ممن لهم مكانة مرموقة بين مواطنيهم ، وممن عرفوا بالتقوى والصلاح على تأسيس جمعية أسموها « جماعة التبشير الإسلامى والإصلاح » ، مقرها مدينة أم درمان ، وغرضها :

القيام بنشر الإسلام وتعاليمه فى جنوب السودان ، وفى كافة أرجائه التى لم يصلها نور الدين الحنيف .

وتقدمت الهيئة بعد تكوينها إلى إدارة السودان طالبة التصريح لها بالقيام بمهمتها فصرحت لها بذلك . وليس للهيئة أى غرض آخر غير هدفها الإسلامى الخالص ، تستوحى أعمالها بهدى القرآن ، وسُنة السلف الصالح فى إعلاء كلمة الدين

الحنيف ، متذرعة فى ذلك بالحكمة والموعظة الحسنة ، باذلة أقصى جهدها إلى نشر ألوية الإسلام فى الجنوب .

بيد أن الوصول إلى الغايات الدينية الخالصة التى تزمع القيام بها ، ليست بالهينة الميسورة ، فأمام الهيئة عقبات تستوجب التذليل ، ووسائل يجب أن تتوفر ، وليس العمل فيها قاصرا على مسلمى السودان وحدهم ، ولكنه فرض عينٍ على إخوانهم مسلمى شمال الوادى أيضا ، بل والمسلمين فى كافة بقاع الأرض .

لذلك أرجو أن تعنى الحكومة بهذه الجماعة عناية كبيرة ، فتشد أزرها وتمدها بالوعّاظ وخريجى الأزهر ، وبخاصّة السودانيين منهم ، لتساعدها فى أداء رسالتها ونشر تعاليم القرآن الكريم والسُّنة الشريفة .

وليس بالسودان حتى الآن إلا واعظ واحد سودانى من خريجى الأزهر هو الأستاذ حسن طنون .

كما أننى أهيب بالحكومة أن تدعو المسلمين لأن يبذلوا عونهم لهذه الجماعة — عوناً خالصاً مستمراً — حتى تتحقق الغايات ويتم الله نوره — ويخلص جنوب الوادى من ظلمات الوثنية والجهل إلى نور الإسلام والعلم ، ويتذوق أهله حلاوة الإسلام وطعم الإيمان .

وبالخرطوم مسجد واحد ، قامت ببنائه مصلحة الأشغال العسكرية المصرية ، وافتتحه سمو المغفور له الخديو عباس الثانى ، وكذلك مسجد آخر قارب على الإنشاء تقوم ببنائه الحكومة المصرية هو المسجد العتيق .

أما فى « أم درمان » فيوجد بها عدد كبير من المساجد يربو على الأربعين مسجداً معظمها شيدته مصلحة الأشغال العسكرية المصرية كذلك .

كارثة الملاريا بشمال السودان

١ — بداية المتاعب

على أثر هطول أمطار غزيرة بالسودان فى يوليو وأغسطس سنة ١٩٥٠ تولد وتوالد بعوض الجمبيا بشكل مزعج ومنذ أكتوبر سنة ١٩٥١ تعانى أقاليم واسعة من شمال السودان إصابات ونكسات من حمى الملاريا .

٢ — حكومة السودان

ولا يوجد شك فى أن حكومة السودان قصّرت فى المكافحة سواء ضد البعوض أو ضد نتائجه الحتمية (حمى الملاريا) وقد أمكن بعثة طبية شعبية برئاسة الدكتور بتريدس وهو طبيب يونانى حر أن تكتشف حالات سيئة جداً لإصابات الملاريا بين الأهالى فى قرى الجعليين التابعة لمركز شندى غرب النيل وبمناطق نهر عطبرة وقد بلغت الإصابات فى مناطق الجعليين ٩٠٪ وفى نهر عطبرة ١٠٠٪ وفى أكثر الحالات وجد تضخم بالطحال وأنيميا ومضاعفات أخرى للملاريا .

٣ — حكومة السودان منزعجة

ولم ترض حكومة السودان عن حركات الطبيب الحر الذى كشف عن إهمالها الإنسانى فراحت تهدد الطبيب الحر بوقف رخصته لإبعاده من السودان لا لشىء سوى إنسانيته وتلبيته طلب المؤتمر والنادى الأهلى بعطبرة لمعاينة الحالة ومعالجة المرضى بقدر ما تسمح به إمكانيات هذه الهيئة الشعبية .

٤ — ويجب أن يكون مفهوماً أن حكومة السودان من أشد حكومات العالم افتقاراً إلى المساعدة خاصة فى الحقل الطبى مهما كابرت لتوصد أبواب السودان فى وجه أهل الخير لأسباب سياسية تتعلق بانفراد الإنجليز بالسودان .

حالة الملاريا فى مناطق الشمال خطيرة وقد نصح الطبيب المعالج بوجوب استمرار علاج الأهالى سنة أو سنتين لاستئصال النكسة إذ بات نحو ٥٠ ٪ من أطفال نهر عطبرة مهيئين للسل عند أول نكسة كما أضاف أن السودان سيشاهد إصابات رهيبة بالسل الرئوى كنتيجة لهذه الحالات خلال العشر سنوات المقبلة .

حالة تغذية الأهالى

إن التغذية بشمال السودان سيئة جداً وحكومة السودان أول من يعرف ذلك وكان الواجب عليها أن تتجنب تحالف عدوين على هؤلاء الأبرياء وهما سوء التغذية والملاريا مما أوجد يأساً .

مكافحة السل

وأصبحنا نرى أن يقوم منذ الآن إلى جانب مكافحة الملاريا عمل جدى لمكافحة السل بشمال السودان ذلك الداء الوبيل وليد الملاريا وسوء التغذية ، ويجب أن تبدأ الحملة فوراً لتكون ناجحة .

الوفيات

إن القرويين بمناطق الملاريا لا يسجلون وفياتهم ولهذا يتعذر استخراج إحصاء رسمى بها ولكن لا يوجد أى شك فى أن عدد الوفيات الناشئة عن وباء الملاريا كان ولا يزال كبيراً بشكل رهيب وخاصة بين الأطفال الأبرياء

مكافحة حكومة السودان للملاريا بالشمال :

لم تبدأ الحكومة أية مكافحة جدية إلا فى أواخر شهر يناير سنة ١٩٥١ بعد أن أيقظتها البعثة الشعبية التى أوفدها مؤتمر الخريجين وتتكون بعثة الحكومة من عدد قليل من الممرضين بغير وسائل نقل سريعة

وتعتمد فى تنقلاتها بين القرى على الدواب ولا يوجد ما يجعلنا نتفاءل بإنجازها عملا مثمرا .

واجب مصر :

أن تتصل بحكومة السودان لإقناعها بأن إهمالا جسيما وقع فى مكافحة الملاريا وإرغامها على قبول أطباء مصريين وأدوية وسيارات لمعالجة الموقف إمامن الحكومة المصرية أو الهيئات الإنسانية كالهلال الأحمر أو الجمعية الخيرية الإسلامية وغير ذلك والحالة تقتضى الإسراع لأن الحمى الشوكية قد حلت هناك .

الموظفون المصريّون بالسّودان

إن الموظفين المصريين فى السودان ما هم فى الواقع إلا رسل لمصر يؤدون واجبهم فى الجنوب ، وأعتقد أنه بقدر ما تعنى بهم الحكومة فإن روحهم المعنوية ترتفع وتساعدهم على تحقيق رسالتهم .

وقد لاحظت أن مدرسى كلية الأقباط وكذلك موظفى مكتب الخبير الاقتصادى لا توجد لهم مساكن مريحة كموظفى الرى ومدرسى مدرسة الملك فاروق ورجال الجيش ، مما يرهقهم أشد الإرهاق لارتفاع أجور المساكن ومستوى المعيشة فيما عدا بعض المواد الغذائية .

لذلك فإنى أوصى بالعمل على راحة هؤلاء الموظفين أسوة بإخوانهم .

على أن هناك ناحية أخرى لها أهميتها وهى أن حكومة السودان على أثر مالمسته من اشتداد الغلاء قد زادت مرتبات موظفيها زيادة كبيرة حتى أصبحت مرتبات موظفى الحكومة المصرية منخفضة وانخفض تبعا لها مستوى معيشتهم .

فأصبح موقف الموظفين المصريين بالسودان حرجاً ومن العسير عليهم أن يحيوا حياة كريمة تليق بمصريتهم إن لم تتداركهم حكومة الشعب بعنايتها ورفع مستوى

معيشهم إلى مستوى الهيئات الأخرى التى يعيشون بينها ولو بمضاعفة بدل السودان لتغطية ما طرأ على تكاليف الحياة من غلاء ، وبخاصة وأن على بعضهم التزامات أخرى فى مصر ولهم أولاد يتلقون العلم فى الجامعات ، والبعض الآخر يحتفظون بمساكنهم الأصلية بمصر لقضاء أجازاتهم بها خوفاً من عدم العثور على مساكن فى حالة نقلهم .

وهناك حالة أخرى جديرة بالبحث هى التفرقة بين موظفى الحكومة المصرية بعضهم بعضاً مما نلخصه فيما يلى : —

١ — بينما يجد موظف الرى المصرى مسكناً مؤثثاً كاملا فضلا عن الخدم وعدم تكبده قيمة ما يستهلك من مياه ونور . ويجد ضباط الجيش مساكن جيدة لهم فإن موظفى وزارة الحربية والبحرية وعددهم عشرة يسكنون كلهم الآن بمنازل مستأجرة بإيجار يتجاوز أربعة أمثال ما يصرف لهم من بدل سكن على الأقل .

٢ — يمنح جميع موظفى الحكومة المصرية بالسودان (ماعدا موظفى وزارة الحربية) بدل سفر واستمارات بمقدار ٢٠٠ كيلو عفش بالركاب أثناء قيامهم بالأجازات وعودتهم منها .

٣ — على أثر ارتفاع أسعار المعيشة بالسودان ارتفاعا كبيراً قامت حكومة السودان برفع علاوة الغلاء لموظفيها إلى ١٠٠ ٪ من الماهية ، لا فرق بين أعزب ومتزوج ، وتنزل هذه العلاوة تدريجياً كلما ارتفعت الماهية حتى تصل ٨٠ر٥ ٪ بحد أقصى ١٦ م ٣٠٠ جنيه شهرياً للسودانيين . أما البريطانيون فتبدأ إعانة الغلاء بمبلغ ١٥ م ٠٠٠ جنيه شهرياً للأعزب و ٢٠ م ٠٠٠ جنيه للمتزوج و ٢٧ م ٥٠٠ جنيه للمتزوج له ولد واحد و ٣٠ م ٠٠٠ جنيه للمتزوج وله ولدان و ٣٢ م ٥٠٠ جنيه للمتزوج وله ثلاثة أولاد فأكثر .

وقد وجدت حكومة السودان أن هذه الفئات مع ارتفاعها لازالت فى حاجة إلى تعديل فعدلتها أخيراً .

لذلك كله فإنى أوصى بالعمل على رفع الروح المعنوية للموظفين المصريين بالسودان بتحقيق العدالة والمساواة بينهم فيما يتعلق بالمساكن الخ . . ورفع بدل السودان الذى يصرف لهم لتتناسب حالتهم المعيشية وحالة إخوانهم الذين يعملون بحكومة السودان .

الاقتراحات التى ترمى الى رفع سمعة مصر بالسودان

وزملاء الموظفين المصريين

١ — الاهتمام بمنشآت النادى المصرى بالخرطوم ومساعدته على التوسع وإقامة حمام سباحة

٢ — تشجيع الفرق الرياضية على زيارة السودان وتشجيع الفرق السودانية على زيارة مصر .

وقد شاءت المصادفات الطيبة أن تكون زيارتى للسودان فى نفس الوقت الذى أوفد فيه نادى الترسانة المصرى فرقته الرياضية للقيام ببعض مباريات كرة القدم مع الأندية السودانية . وكان لى حظ حضور بعض هذه المباريات فلمست عن كثب الأثر الكبير الذى تؤدى إليه الرياضة فى توثيق عرى التآلف والتآزر بين القلوب .

وإنى فى الوقت الذى كنت فيه فخوراً بالفريق المصرى وبالأثر الطيب الذى حققه للدعاية لمصر وبالهتافات المدوية لجلالة الملك المعظم أسفت غاية الأسف على ما اتصل بى من أن هذه الرحلة تعتبر مأجورة وأن الفريق المصرى يعتمد فى سد نفقاته على حصته من إيراد الأندية السودانية ، بل أن الحكومة تعتزم استرداد مصاريف السفر التى دفعتها لأفراد هذا الفريق .

وإنى أرجو العدول عن هذه الخطة التى تتنافى وروح الرياضة الحقيقية ، كما أرجو أن يفتح المجال للاكثار من سفر الفرق المصرية إلى السودان وأن تتحمل الحكومة كامل نفقاتها وبذلك تترك الفرق حصتها من إيرادات المباريات للأندية السودانية .

وأعتقد أنه لولا أن التفتيش العام للرى المصرى بالسودان قد أحاط هؤلاء

الرياضيين بعنايته التامة وأسكنهم فى استراحات الرى لكان الضرر من سفر مثل هذه الفرق أكثر من نفعه .

٣ — لاحظت أن الصحف المصرية لا تصل إلى الخرطوم إلا مرتين أسبوعياً ويرجع ذلك إلى أنها تصل على طائرات شركة مصر دون طائرات شركة الـ B.O.A.C. التى لها خط يومى منتظم .

لذلك أرجو الاهتمام بهذه الناحية ، إذ لا يخفى أثر الصحافة فى الدعاية والتجارة ، وإن تأخير إرسال الصحف ووصولها دفعة واحدة مما يضيع الغرض من إرسالها

٤ — إنشاء مستشفى عسكرى كامل المعدات بالخرطوم

منذ سنة ١٩٤٨ بدأت فكرة بناء مستشفى ملكى مصرى بالخرطوم تظهر إلى عالم الوجود ، وكان الحافز إلى ذلك أن تقوم بعلاج جميع المصريين الموجودين بالسودان وعائلاتهم ، على أن يخصص جزء من المستشفى للجيش المصرى وأن يقبل المرضى من أى جنس أو دين — غير أن حكومة السودان عارضت فى إنشائه فماتت فكرته فى مهدها .

إلا أن التفكير اتجه بعد ذلك إلى إنشاء مستشفى عسكرى يقتصر فيه العلاج على رجال الجيش والموظفين المصريين بالسودان وعائلاتهم ، ووضع فعلا مشروع إنشاء مستشفى يحتوى على ٣٠ سريراً يمكن زيادتها فيما بعد إلى ٦٠ ، وقدرت تكاليف بنائه بمبلغ ٣٥٠٠٠ جنيهاً ، إلا أن المبلغ اللازم لم يدرج فى الميزانية بعد .

وتقضى الضرورة بسرعة إعداد هذا المستشفى للأسباب الآتية : —

١ — أنه لا يوجد بالخرطوم إلا مستشفى واحد فضلا عما فيه من نقص فى الادارة الطبية ، فإن قسمه الجنوبى الكامل المعدات يقتصر على قبول المرضى من الانجليز وعائلاتهم ، ولا يستثنى من ذلك إلا الضباط المصريون دون عائلاتهم .

٢ – أن المرضى المصريين يشعرون بشيء كثير من المهانة من دخول هذا المستشفى .

٣ – أن الجنود المصريين المرضى يقبلون فى حالات المرض الشديدة بمستشفى عسكرى مقابل خمسين قرشاً يومياً ، ماعدا البحوث الطبية والأشعة ، مما يكلف وزارة الحربية مبالغ كبيرة

٤ – أنه لا يمكن دخول المستشفى إلا بموافقة أطبائه الإنجليز مما يجعل المصريين مغلولى الأيدى .

وغير خاف أن إنشاء هذا المستشفى يمكننا من الاحتفاظ بكرامتنا ، وفى الوقت نفسه يجعلنا نعطى مرضانا العناية الكافية .

كما يهمنى أن أقترح فى هذه المناسبة تعيين حكيمة وممرضة تقيمان بجبل الأولياء لخدمة عائلات وأطفال الموظفين المصريين هناك .

ثكنات الجيش المصرى بالخرطوم

للجيش المصرى بالسودان ثكنات عديدة تم إنشاؤها باشراف مصلحة الأشغال العسكرية المصرية منذ سنوات طويلة .

وعلى أثر مبارحة الجيش المصرى السودان سنة ١٩٢٤ فى الظروف المعروفة قامت حكومة السودان بالاستيلاء على هذه الثكنات وشغلتها .

وعند ما تقرر إعادة الجيش المصرى إلى السودان بعد إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ أصبح يشغل هذه الثكنات بطريق الإعارة ، وهو أمر يؤذى الكرامة المصرية .

وأرجو أن تعمل الحكومة على تصحيح هذا الوضع .

مقترحات لتعزيز الروابط بين مصر والسودان

يهمنى أن أسجل فى هذا التقرير بعض الاقتراحات التى أرى فى تنفيذها مايعود على التجارة المصربة وعلى الثقافة بفائدة ، أو التى تؤكد الروابط بين القطرين الشقيقين وتصل بنا بإذن الله إلى الوحدة المنشودة .

١ — تزويد قاعة الاجتماعات والمحاضرات الملحقة بدار مكتب الخبير الاقتصادى بآلة سينمائية وأفلام للدعاية الثقافية والصناعية .

٢ — إنشاء فرع لبنك مصر فى الخرطوم وإيجاد توكيل للشركات المصرية

٣ — تكليف شركات السياحة المصرية بعمل رحلات منظمة للمصريين بالسودان شتاء وللسودانيين بمصر صيفاً ، مع وضع جميع التسهيلات لهم فى أجور الانتقال والفنادق . . إلخ

٤ — تنظيم رحلات علمية ورياضية للطلبة .

٥ — تشجيع إنشاء مدارس لتحفيظ القرآن الكريم بالسودان .

٦ — تنظيم رحلات لحضرات الشيوخ والنواب المحترمين للاطلاع على أحوال القطر الشقيق .

٧ — العمل بكافة الوسائل على توجيه اهتمام حكومة السودان بوسائل المواصلات وإنشاء الطرق فإن الوسائل الحالية بطيئة وطويلة ، والطرق تكاد تكون معدومة .

وفضلا عما فى الاهتمام بهذه النواحى من تيسير على الأهلين فإن لها أهمية كبرى فى الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية علاوة على تيسير نقل البضائع المتبادلة بين شطرى الوادى وتسهيل انتقال المسافرين .

٨ — الإذاعة اللاسلكية المصرية بالسودان

إن الإذاعة المصرية لا تكاد تسمع بالسودان إلا نادراً ، وفى الأوقات المتأخرة ،

وإذا سمعت فإنها تكون غير واضحة مع تلهف السودانيين على استماعها .

ولما كانت الإذاعة من أهم عناصر الدعاية لنشر الثقافة ووقوف كل قطر على أنباء شقيقه أول فأول ، فإنى أرجو أن تعنى الحكومة بتقوية محطة الإذاعة فى أقرب وقت ، مع التوسع فى الإذاعات الخاصة بركن السودان .

منصب قاضى القضاة

هذا المنصب الدينى الكبير له خطورته وله أثره فى نفوس السودانيين ، وقد انهالت علىّ الشكايات والالتماسات التى ترجو من الحكومة المصرية أن تعيد النظر فى شغل هذا المنصب بمصرى مقتدر يملأ الفراغ الدينى الكبير الذى يحتاجه هذا المنصب ، خاصة وأنه على وشك أن يشغر بإحالة شاغله إلى المعاش .

ويرشح الانجليز له أحد صنائعهم من خريجى كلية غوردون أو معهد أم درمان وهؤلاء الخريجون ثقافتهم الدينية محدودة ، ولا يمكن أن تطيب نفوس المسلمين من إخواننا السودانيين إلا إذا شغل هذا المنصب عالم فاضل يتمم الرسالة التى بدأها زملاؤه السابقون .

شراء أرض لبنك مصر

علمت فى أثناء وجودى بالخرطوم بأن هناك مشروعا لشراء قطعة أرض فى الخرطوم بالاشتراك بين الحكومة وبنك مصر مناصفة ، ليقوم البنك ببناء فرع له بالخرطوم عليها ، وتقوم الحكومة باستثمار القطعة الخاصة بها فى مؤسسة تجارية للدعاية للتجارة المصرية .

وقد تم التفاهم بين معالى وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطنى وبنك مصر على تكليف الخبير الاقتصادى بالتعاقد مبدئياً مع المالك ، على أن يكون ذلك التعاقد مشروطاً

بموافقة البرلمان على الاعتماد ، ولكن المالك رفض ذلك بتاتاً ، وصمم على أن يكون التوقيع على عقد بيع نهائى دون قيد أو شرط .

وقد اتفقت مع المالك أثناء وجودى بالسودان على أن يحضر إلى مصر للتفاهم على الموضوع واتصلت عقب حضورى مباشرة بمعالى وزير الاقتصاد وسعادة حافظ عفيفى باشا واتفقنا على أن يقوم البنك بشراء كامل مساحة الأرض البالغة ٣٠٠٠ مترا على أن تبحث الحكومة فيما بعد موضوع شراء نصف هذه المساحة إذا ما رأت ضرورة لذلك وقد تم المشترى فعلا ووُقِّع العقد بين المالك و بنك مصر .

تلك هى النواحى التى رأيت من واجبى أن أتقدم بها لتدعيم الصلات التجارية والاجتماعية بين شطرى الوادى ، ذكرتها على سبيل الدلالة لا الحصر ، معتقداً أن فى ميدان العمل متسعاً لها ولغيرها من الشؤون التى تحقق رفاهية السودان ، وتدعم صلاته بمصر على النحو الذى نرجوه ونتمناه .

سياسة الانجليز بالسودان

تسير سياسة الانجليز فى السودان على إيجاد روح الكراهية والخلف بين المصريين والسودانيين و بين السودانيين بعضهم بعضا ، وهم ماضون فى محاولة تحويل الشعب السودانى الباسل الذى كان من أشجع الشعوب وأنقاها وأكثرها بسالة فى الحروب أيام المهدية إلى شعب مسالم متخاذل فيتغلغل الموظفون الانجليز فى ربوع السودان ويطبقون السياسة المرسومة لهم بكل دقة ، وهذه السياسة تنحصر فيما يأتى :

(أولا) الزعامات : وجد الانجليز أن السلطة الروحية للسيد على الميرغنى باشا سلطة قوية يخشى منها على سلطانهم فأظهروا السيد عبد الرحمن المهدى باشا . وأنشأوا حزب الأمة ثم أنشأوا الجبهة التى يريدون أن يتزعمها السيد محمد عثمان الميرغنى ، وبذلك

خلقوا عدة زعامات دينية تتطاحن على النفوذ ، كما أنهم دأبوا على تفرقة الشعب بالانتساب إلى القبائل المختلفة ، وعينوا سلاطيناً وملوكا ونظار عشائر ورؤساء قبائل متعددين لكى تكثر الاختلافات ويشتد التنافس الدينى والقبائلى بين أفراد الشعب

(ثانياً) شل حركة المصريين بالسودان : لما كان معظم سكان المديرية الشمالية من النازحين من مصر فقد شلوا حركتها بأن ألغوا خط السكة الحديد الذى كان يمر بها محاذيا للنيل من حلفا إلى أبو حمد ، واختصروه بالمرور فى هذه المسافة بالصحراء ووضعوا مكانه بواخر بطيئة فأصبح من الصعب الاتصال بين أجزائه المختلفة وبينه وبين باقى السودان ، وبذلك سجنوا أهاليه المصريين فى عقر دارهم ومنعوهم من الاتصال بإخوانهم السودانيين .

(ثالثاً) إلغاء المديريات والمراكز : دأبوا على إلغاء المديريات والمراكز التى أنشأها المصريون وأنشأوا مراكز ومديريات جديدة لإزالة كل أثر للمصريين وكل ذكرى لهم بالسودان .

(رابعاً) فصل الشمال عن الجنوب : فصلوا شمال السودان عن جنوبه فلا يزال أهالى الجنوب للآن عرايا على الفِطرة ، ولا يمكن للسودانى السفر إلى الجنوب إلا بتصريح ولمدة معينة والسبب فى ذلك هو أنهم يريدون تقسيم هذا الجزء الجنوبى فى المستقبل إلى مقاطعات زراعية توزع على العائلات الانجليزية لاستغلالها . وقد حضر فى يناير سنة ١٩٤٧ حوالى ٦٠ عائلة انجليزية من انجلترا ، أقطعوا أجزاء من السودان الجنوبى المتاخم للكنغو البلجيكى للتوطن بها واستغلالها كما هو حادث الآن بأوغندا وكينيا .

كما أن الانجليز بدأوا فعلا فى استغلال الجنوب وأنشأوا أخيرا بجوبا مصنعين برأس مال انجليزى ، أحدهما لتكرير السكر ، والآخر لحلج القطن وعمل الغزل .

(خامساً) التبشير : أكثروا من إنشاء مراكز التبشير بالسودان الجنوبى لتلقين الأهالى الدين المسيحى من جهة ومن جهة أخرى لإعداد جيل مثقف ثقافة انجليزية ؛ ولا يفقه شيئا من اللغة العربية .

وقد ابتدأوا فى إسناد الوظائف الحكومية لهؤلاء الشبان فى المديريات الجنوبية وحاول الانجليز فى سنة ١٩٤١ إجبار الأهالى على إرسال برقياتهم وخطاباتهم باللغة الانجليزية فى الجنوب لإيجاد عمل لهؤلاء الشبان الذين صنعوهم ، ولكن أهالى الشمال ثاروا على ذلك الوضع فتراجع الإنجليز .

(سادساً) الفلاته : اعتاد أهالى السودان الفرنسى وهم من يسمونهم (التكارنة أو الفلاته) الذهاب إلى حج بيت الله الحرام كل عام عبر السودان ولما وجد هؤلاء أن معاملة الانجليز بالسودان تختلف عن المعاملة القاسية التى يعاملهم بها الفرنسيون بالسودان الفرنسى ، فقد استوطن بعضهم السودان بمديرية النيل الأزرق جهة مدنى وسنار . ولقد رحبت الحكومة الانجليزية بهم واحتضنتهم وعينت لهم سلطاناً منهم مقرّه بلدة مايرنوا بجوار سنار للنظر فى شئونهم وللفصل فى قضاياهم . ولقد تكاثروا على مر السنين وأصبح تعدادهم يقرب من المليون نفس . ولقد أحلهم الانجليز فى استغلال مشروع الجزيرة بدلا من السودانيين المتمردين ، وبذلك خلقوا شعباً داخل الشعب يدين لهم بالولاء ويحفظ لهم الجميل وينفعهم إذا وقع استفتاء لأنهم لا يعرفون من هم المصريون .

وفى الوقت الذى يحارب الانجليز فيه هجرة المصريين إلى السودان يرحبون بهجرة الفلاته إليه . ولقد وصل بعض هؤلاء إلى مراكز الحكم وعين بعضهم عضواً بالجمعية التشريعية مثل الأستاذ بدوى محمد على .

(سابعاً) التعليم : رأى الإنجليز أن يصنعوا موظفين سودانيين مطبوعين بالطابع الإنجليزى فأنشأوا مدارس التعليم الأولى بالمراكز ومدارس ثانوية وكلية

غوردن بالخرطوم . ولقد نجح الإنجليز فى تربية جيل من الشبان المغرورين المتغطرسين ثقافتهم انجليزية ارضعوا على كره المصريين على النقيض من الموظفين المخضرمين وهم الذين حضروا حكم المصريين فإنهم لايزالون على ولائهم لمصر والمصريين إلا أن عددهم يتضاءل عاماً بعد عام .

وإذا دخلت أى مدرسة أولية بأى مركز من مراكز السودان رأيت الصور المحلاة بها حوائط المدرسة عن العائلة المالكة الإنجليزية ووجدت كتب المطالعة تشيد بذكرى غوردون وكتشنر وأعلام الإنجليز وملوكهم ولا ذكر فيها للعائلة المالكة المصرية ولا لرجالات مصر .

(ثامناً) الأنصار : لقد دأب الإنجليز على احتضان أنصارهم والبطش بأعدائهم فجميع الموظفين الذين يحتلون مراكز ممتازة الآن أو رؤساء العشائر ونظار القبائل من أنصارهم يغدقون عليهم المرتبات والنياشين والكساوى ، كما يمنح النظار ورؤساء العشائر حق توزيع التموين وما يتبعه من كسب وكذلك يعطونهم الأولوية فى التصريح بما كينات الرى أو التعيين بالمجالس المحلية بعد المعاش وبذلك يكفلون لهم عيشاً رغيداً إلى آخر الحياة .

هذا قليل من كثير وهناك نواح أخرى يستغلها الإنجليز كإقامة الحفلات فى المناسبات وجمع نظار القبائل ورؤساء العشائر بملابسهم المحلاة بالقصب والإنعام بالرتب والنياشين على عظماء السودان واستغلال المحصولات الزراعية وجميع خيرات السودان الخ . ويؤسفنى أن أذكر أن الانجليز نشروا بين المزارعين بمشروع الجزيرة عادة شرب البيرة بأن أكثروا من الدعاية لها ، وأصبح الشعب من رجال ونساء وأطفال يدمنها ويختزنها فى معظم المنازل .

تاريخ الختمية وعلاقتها بالأحزاب بالسودان

(أولا) لفظ الختم : هذا اسم مقام خاص فى الولاية وكل من يصله يسمى ختما

(ثانيا) وصل هذا المقام السيد محمد عثمان الأكبر جد السادة الميرغنية ولذلك سمى ختما فأصبح أنجاله وأحفاده يسمون الختمية نسبة لجدهم .

(ثالثاً) لفظ ميرغنى — كلمة فارسية معناها بالعربية أمير غنى

(رابعاً) المراغنة أصلهم من بلاد العرب (الحجاز) وهم أشراف هاجر أجدادهم إلى بلاد فارس ثم عادوا إلى مكة والطائف — وكان السيد محمد عثمان الأكبر تلميذاً للسيد أحمد بن إدريس جد الأدارسة الموجودين الآن بالسودان ومصر فأرسله السيد أحمد بن إدريس إلى السودان فى بعثة دينية كما أرسله السيد السنوسى إلى ليبيا فسكن السيد محمد عثمان بلدة كسلا بالسودان بعد أن طاف جميع بلاد السودان ولذلك أصبح للمراغنة أتباع كثير بالسودان .

الاحزاب السياسية بالسودان

١ — حزب الأشقاء : ومبدؤه — قيام حكومة سودانية ديمقراطية فى اتحاد مع مصر تحت التاج المصرى ووحدة الجيش والتمثيل الخارجى .

٢ — حزب الأحرار الاتحاديين : مبدؤه مماثل لحزب الأشقاء .

٣ — حزب الاتحادين : مبدؤه قيام حكومة سودانية فى اتحاد مع مصر على وحدة الدفاع والتمثيل الخارجى .

٤ — حزب وحدة وادى النيل : مبدؤه - الاندماج الكلى مع مصر .

٥ – حزب الأمة : مبدؤه – الانفصال الكلى عن مصر .

٦ – الجبهة – وغرضها الدخول فى الجمعية التشريعية بعد تعديلها وهى فى الواقع حكومية كحزب الأمة .

أما علاقة الأحزاب السودانية بالختمية فإن حزب الأشقاء والأحرار الاتحاديين والاتحاديين ووحدة وادى النيل فكلها تتبع الختمية فى العقائد الدينية ولم يشذ عنها سوى حزب الأمة الذى يتبع السيد عبد الرحمن المهدى

وهناك بطبيعة الحال مستقلون عن الأحزاب من أتباع الختمية أيضاً إذ أن هذه التبعية هى عقيدة دينية أكثر منها سياسية – يؤيد ذلك أن معظم أعضاء الجبهة التى تعتبر حزباً حكوميا كحزب الأمة من أتباع الختمية ويتزعمهم ابن شقيق السيد على الميرغنى باشا وهو السيد محمد عثمان الميرغنى .

مع السيد على الميرغنى باشا

اجتمعت بسعادة السيد على الميرغنى باشا مرتين تبادلنا فيهما حديثاً ودياً .

وسعادة الميرغنى باشا سياسى محنك يترك الكلام فى الأمور السياسية لوكيله المعبّر عن رأيه الشيخ أحمد عبد الله ويقتصر على الكلام فى النواحى العامة والخطوط الرئيسية وقد علمت أنه لما أراد الانجليز أن يجدوا ثغرة فى صفوف الختمية اتفقوا مع ابن أخيه وخليفته السيد محمد عثمان الميرغنى على إنشاء « الجبهة » . فلما استشار السيد عثمان عمه ترك له حرية التصرف ولم يبد له رأيا معيناً وقال له : اتجه إلى ما فيه المصلحة لأنه خشى إذا ما أصدق ابن أخيه النصح وأبدى له رأيا معيناً أن يحيد عنه فيكون الانجليز قد وصلوا إلى مايقصدونه ويبتغونه من التفرقة بين الختمية ، كما أن سعادة الميرغنى باشا يعارض بشدة مبدأ قبول الاستفتاء لاعتقاده بحق أن قبول هذا المبدأ معناه البعد عن الوحدة .

مشروع الرى لسعادة السيد على الميرغنى باشا

كان السيد على الميرغنى باشا قد طالب منذ بضع سنوات من حكومة السودان تخصيص مساحة من الأراضى له لعمل مشروع رى أسوة بغيره ، ولكن حكومة السودان كانت دائما تماطله وتوجد شتى العقبات التى تمنعه من تحقيق هذا الطلب منتحلة مختلف الأعذار .

وكان سعادته يعاود الكرة من حين لآخر ويأخذ أهبته فى نفس الوقت للاستعداد للبدء بالمشروع عند التصديق عليه . وطلب من سعادة مفتش عام الرى المصرى أن يعاونه المختصون بمصر فى البحث عن طلمبتين جديدتين أو مستعملتين قطر ٢٤ بوصة لهذا الغرض .

وقد بحث سعادته الأمر مع المختصين بالوزارة فطلبوا إليه عمل المباحث اللازمة على الطبيعة أولا لمعرفة عدد الطلمبات المطلوبة وأقطارها ، ولم يتسن عمل هذه المباحث لأن السيد على لم يكن قد حصل على التصديق رسميا من الحكومة .

وقد أبلغنى سعادة الميرغنى باشا عند زيارتى له أن أعمال المساحة قد أوشكت على الانتهاء وأن التصديق النهائى سيتم خلال أيام — وقد تم فعلا أثناء وجودى — ولذلك فإنى أوصى بالعمل على تحقيق رغبة السيد على الميرغنى باشا حتى تؤكد مصر صلتها بزعيم لا شك فى أن له تأثيره الكبير فى مجريات السياسة بالسودان .

وقد أرسلت لمعالى وزير الأشغال مذكرة خاصة عن هذا الموضوع أوضحت فيها جميع تفصيلاته .

مع السيد محمد عثمان الميرغنى

أرسل لنا سيادته مندوباً لتناول الشاى فى منزله بشمبات ونظراً لضيق الوقت اكتفيت بالمرور عليه بمنزله.

وهو من كبار الختمية بل إن الزعامة ستنتقل إليه بعد السيد على الميرغنى نظراً لأن أولاد السيد على لايزالون فى دور الطفولة.

وقد استغله الإنجليز فى تشكيل الجبهة كما أسلفت وفى انضواء بعض رجال الختمية تحت لوائها.

ويقال إنه صاحب اليد الطولى فى الاعتداء الذى وقع أخيراً على الأستاذ نور الدين وكيل حزب الأشقاء.

مع السيد عمر الخليفة عبد الله التعايشى

هذا رجل من كبار أنصار الوحدة وهو زعيم قبائل البكارة، وله نفوذه فى شرق السودان وغربه، لأنه أكبر أنجال الخليفة عبد الله التعايشى وقد اجتمعت به أكثر من مرّة ولمست شعوره الكريم نحو مصر واستعداده وتفانيه لخدمة قضية الوادى.

مع الشيخ أحمد عبد الله

إن الشيخ أحمد عبد الله هو فى الواقع اللسان المعبر عن السيد على الميرغنى وهو وكيله وموضع سره - ويعتبر من أخلص السودانيين لمبدأ الاندماج مع مصر ويعارض مبدأ الاستفتاء الذى يعتبر تحولا عن الوحدة.

مع الأستاذ اسماعيل الأزهرى واخوانه

أعضاء حزب الأشقاء ومؤتمر الخريجين

لقد اجتمعت بالأستاذ اسماعيل الأزهرى أكثر من مرة كما اجتمعت بمعظم أعضاء حزب الأشقاء والمسئولين فيه وحضرت اجتماعاتهم التى كانت تشتعل حماسة فى سبيل مصر والإخلاص لوحدة الوادى وطالما سمعت من خطبائهم قصائد الولاء وآيات الإخلاص لوحدة الوادى والهتاف الصادر من الأعماق بحياة الفاروق مليك النيل

كما زرت الأستاذ محمد نورالدين وكيل حزب الأشقاء سائلا عنه لمرضه أثر الاعتداء الذى وقع عليه من بعض أنصار السيد محمد عثمان الميرغنى .

ولقد شرفنى أعضاء نادى الخريجين بعضوية ناديهم وألقيت فيهم كلمة بينت فيها العوامل الطبيعية لوحدة الوادى من ناحية اللغة — الدين — وحدة النيل واختتمتها بقولى إن يد البشر مهما قويت واشتد ساعدها لا تستطيع مطلقاً أن تفصل ما أمر الله به أن يوصل — وقد تعالى الهتاف بحياة جلالة مولانا الملك وبحياة مصر .

وكانت الصحافة السودانية على اختلاف ميولها مهتمة بزيارتى كل الاهتمام وقد فاضت أنهرها بالحديث عن مصر ، ولذلك رأيت قبل عودتى أن أجتمع برجال الصحافة السودانية ، فاجتمعت بهم ظهر يوم الأحد ١٨/٣/١٩٥١ وبدأت الاجتماع بأن أبلغت الصحفيين أننى أرى من واجبى قبل أن أبرح جنوب الوادى أن أجتمع بهم لأبلغهم شكرى للصحافة السودانية على ما أولتنى من فضل وتقدير طوال مدة وجودى بالسودان مما اعتبره موجهاً لمصر .

وأبنت لهم أننى فى الوقت الذى أشكر لهم فيه هذه الروح الطيبة أود أن ينوبوا عنى فى إبلاغ أهل السودان خالص تحياتى وعظيم شكرى على مالقيته منهم فى المدة التى قضيتها بين ظهرانيهم من كرم وحُسْن وفادة مما يعجز لسانى عن التعبير عنه .

وذكرت أن زيارتى للسودان كانت من أحب أمانىّ وأشكر الله على أن حقق لى ذلك . وأوضحت لهم أننى درست فى أثناء وجودى بينهم مسائل التبادل التجارى بين مصر والسودان ، ورجائى فى أن أوفق إلى ما أهدف إليه ، بل وتهدف إليه الحكومة من تيسير التجارة بين شطرى الوادى .

كما رجوت أن يكون لتبادل الزيارات بيننا أثره فى توثيق عرى الروابط بين أبناء النيل وتعرف الأخ لحاجة أخيه ، وليس من راء كمن سمع .

وأخيراً كررت لهم شكرى ورجائى فى أن أجتمع بهم فى مصر ، أو فى السودان فى فرصة قريبة بإذن الله .

العودة

وفى الساعة الحادية عشرة من صباح الاثنين ١٩ مارس بارحت الخرطوم فى طريق إلى مصر ، بعد أن أديت واجبى على الوجه الذى أعتقد أنه يرضى الله ويرضى المليك ويحقق لبلادنا العزيزة اجتياز هذه الفترة العصيبة التى تمر بها فى سهولة ويسر وكان فى توديعى مندوب الحاكم العام ومندوب الحكومة وعدد كبير من إخواننا السودانيين والمصريين .

وقبل أن أختتم هذا التقرير يسرنى أن أنوه مع عظيم الشكر وخالص التقدير بالمعاونة القيمة التى لقيتها من سعادة محمد بك أمين مفتش عام الرى المصرى والأستاذ يحيى نور خبير مصر الاقتصادى فى السودان ، فقد كان لمعاونتهما القيمة وحسن اتصالهما بجميع الأوساط ما سهل على مأموريتى .

كما أود أن أذكر أننى عنيت عند وضع هذا التقرير ببيان بعض المسائل الجزئية كوصف الاستقبالات والمستقبلين والخطب والكلمات الحماسية ، ولقد قصدت من وراء ذلك أن أوضح بجلاء أثر الزيارة فى مختلف النواحى ، ومبلغ وقعها لدى جميع الجهات والهيئات .

كلمة ختامية

هذا هو تقريرى عن مشاهداتى فى جنوب الوادى ، وإن نظرة لما احتواه من تفصيلات لتدل دلالة واضحة على أنه من الواجب على كل مسئول فى مصر وذى مكانة فيها ألا يحجم عن الاتصال بالسودان وزيارته كلما استطاع إلى ذلك سبيلا فإن زيارة واحدة من مصرى إلى شطر الوادى العزيز لكفيلة بأن تثمر ثمرات طيبة فى سبيل تدعيم العلاقات بين أبناء الوادى الواحد ، والقضاء على كل ما يحاول المستعمرون إحداثه من ثغرات وفرقة يبتغون من ورائها أن تقطع صلة مصر بالسودان وأن يطيب لهم الأمر وحدهم .

وإنى لأرجو أن يكون لحكومة الشعب التى تعمل بوحى جلالة الفاروق وإرشاده السامى فضل توطيد الصلات بين أبناء الوادى ، وأن يتم على أيديها وفى عهد الفاروق الزاهر وحدة الوادى تحت التاج المصرى المفدى — والله يهدينا جميعاً سواء السبيل .

وزير التموين

القاهرة
مطبعة دار الكتاب العربي
١٩٥١

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library
32101 072540238

(NEC)
DT154
.74
.H369
1951